وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية

قسم علم الإجتماع

تخصص: علم إجتماع حضري مدن وتنمية

التعديلات والتغييرات على نمط السكن العمودي

ـ دراسة ميدانية لحي أحمد موساوي بلدية خضرة ـ

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماسترتخصص علم إجتماع: مدن وتنمية

من إعداد الطالب:

تهونزة سيف الدين

تحت إشراف الأستاذ:

أ. درداري محمد

لجنة المناقشة:

باشا حاج محمد (رئيسا)

كرابية أمينة(مناقشا)

السنة الجامعية: 2018/2017

إهداء:

أهدي ثمرة هذا المجهود إلى روح والدي العزيز، و أدعوا له من هذا المقام بالرحمة و المغفرة، كما أهديها للوالدة الغالية التي كانت لي نعم السند و خير الصديق.

أهدي هذا المجهود لإخوةٍ جمعني بهم الدم أو القلم

إهداء خاص لكلّ من يعرف سيف الدين من قريب أو بعيد

الفهرس

شكر .....

إهداء .....

مقدمة .....

الفصل الأول :

الإشكالية.....

الفرضيات .....

تحديد المفاهيم.....

الدراسات السابقة.....

أسباب الدراسة.....

أهداف الدراسة.....

أهمية البحث.....

منهج البحث وتقنياته.....

العينة وإختيارها .....

الإيطار المكاني للدراسة .....

الفصل الثاني

المبحث الأول :

المقدمة.....

تعريف المدينة.....

نشأة وتطور المدينة.....

المدينة الجزائرية .....

المدينة الجزائرية بعد الإستقلال.....

خصائص المدن الجزائرية

المبحث الثاني:

التخطيط الحضري.....

أهداف التخطيط الحضري.....

مبادئ التخطيط الحضري.....

مراحل التخطيط الحضري.....

مراحل تصميم المدينة.....

الفصل الثالث

المبحث الأول:

مقدمة .....
مفهوم الأسرة .....
تاخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية .....
خصائص الأسرة الحضرية.....

المبحث الثاني:

السكن في الجزائر.....
مرحلة ما بعد المخططات التنموية .....
الصيغ السكنية في الجزائر.....
إستنتاج .....

الفصل الرابع:

واقع العلاقة بين التصميم والساكنة.....
تأثير السكن بالبيئة الإجتماعية للأسرة .....
البعد الأمني في المسكن وعلاقته بالتغيرات المحدثة.....
إستنتاج عام للدراسة .....
خاتمة .....
الملاحق .....
الفهرس .....

مقدمة :

علم الإجتماع الحضري هو العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر الإجتماعية بالمدينة والتركيبه السكنية للأفراد فيها، ويقيس مدى تأقلمهم مع طبيعة حياتهم وتحديد المتطلبات الأساسية التي تضمن لهم تأسيس حياة مدنية في المناطق الحضرية، كما يدرس أيضا المجتمعات وهيكلها الحضري بكافة عناصرها المؤثرة.

حيث تتميز المدينة بتنظيم مجتمعي معقد بعكس الريف، إذ أن هذا التعقيد يميز المدينة في السلوك الحضري والإجتماعي والبنية العمرانية بها.

حيث عرفت المدينة الجزائرية كأي مدينة في العالم، العديد من التغيرات والتعديلات سواء من الناحية المعنوية أو المادية، ومن بين هذه التحولات نستعرض نمط السكن الذي انتهجته الدولة الجزائرية بعد إستقلالها كموروث تركه الإستعمار، يختلف هذا الأخير عن النموذج السكني التقليدي الذي يحمل خصائص الأسرة الجزائرية وثقافتها، على عكس النمط الحديث المتمثل في السكن العمودي.

إن هذا التصادم الثقافي بين تصميم السكن العمودي و الأسرة الجزائرية أدى بأفراد المجتمع إلى إحداث تغييرات وتعديلات على هذا النموذج المصمم، ومحاولة تكييف هذا التصميم مع واقعهم المعاش، هو ما جعلنا نختار هذا الموضوع كميدان للدراسة بإعتبار موضوع التغيرات والتعديلات في السكن العمودي ظاهرة من الظواهر الحضرية التي تتميز بها المدينة الجزائرية.

لأجل ذلك قمنا بتقسيم دراستنا إلى أربعة فصول كانت كالتالي :

الفصل الأول: تناولنا فيه الاطار المنهجي للدراسة، والذي يتضمن الاشكالية وفرضيات البحث بالإضافة الى المبررات المتمثلة في اسباب اختيار الموضوع وأهميته والمنهج المتبع وأدوات البحث.

الفصل الثاني: تطرقنا في مبحثيه إلى المدينة والتخطيط الحضري، حيث ان المدينة هي التي تحتوي الظاهرة الاجتماعية، أما التخطيط فهو يشمل عملية السكن والإسكان.

في المبحث الأول تطرقنا إلى المدينة مفهوماً، نشأةً ،وتطوراً، عرضنا فيه ايضا خصائص المدينة الجزائرية، قبل الاستعمار وبعده إضافة إلى خصائص المدن الجزائرية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى التخطيط الحضري مفهومه، أهدافه، ومراحله ومبادئه.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى الاسرة والسكن في الجزائر، حيث قمنا بعرض مفهوم الْاسرة وخصائص الأسرة الجزائرية التقليدية والحضرية، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مفهوم السكن ووظائفه وكذا سياسة السكن و الصيغ السكنية في الجزائر.

أما الفصل الرابع : فهو فصل ميداني قمنا فيه بعرض المقابلات و تحليلها، إذ قسمناه إلى ثلاث محاور تضمنت واقع العلاقة بين المصمم والسكن، وكذاك تأثير السكن على العلاقات الاجتماعية، و تطرقنا أيضاً إلى البعد الأمني داخل المسكن وعلاقته بالتغيرات المحدثة.

1- الإشكالية:

تعد المدينة نموذجاً متطوراً للحياة الإنسانية فهي المركز الذي يعيش فيه السّكان المتجاورين بصفة كبيرة، كون أن كل مدينة تتكون من مناطق سكنية وهي في نفس الوقت تعبّر عن نموذج فريد من نوعه من خلال منتجاته المعمارية، والتّي تجسّدت فيها ملامح الثقافة الشعبية و الطبيعة الاجتماعية للسّكان، بحيث أنّ المدينة و السكن الذّي تحتويه ليس مجرد مبنى أو عمارة اسمنتية فقط، إنما هي تعبر عن هوية ساكنيها و تخزّن ذاكرتهم من حيث ثقافاتهم و أعرافهم و عاداتهم وتقاليدهم.

فالمسكن يعكس الوضعية الاجتماعية لساكنيه بمجرد أن يشغل الإنسان أي فراغ سكني تتولد لديه علاقة مع الفضاء الذي يشغله، حيث يعتبر السكن ضرورة حيوية بالنسبة للأفراد والأسر باعتباره يشبع حاجاتهم كحجاتهم إلى الغذاء والملبس.

بحيث نقول أن المسكن هو ضرورة حيوية لا يمكن للأفراد التخلي عنها أو العيش بدونها فهو ذلك المأوى الذي يحميهم من قساوة العوامل الطبيعية و مخاطرها واعتداءات الأْفراد الآخرين كالسطو والسرقة وغيرها من الممارسات، باعتبار أن السكن هو المكان الذي فيه يمارس الأفراد والأسر نشاطاتهم الخصوصية، ويشعرون داخله بالأمن و الراحة.

تولي الجزائر كغيرها من الدول أهمية كبرى لقطاع السكن باعتبارها أكثر الحاجات الاجتماعية حساسية، وأحد المكونات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقامت الجزائر بتكريسه كحق دستوري، فأخذت على عاتقها مسؤولية إنتاج السكن وتمويله، إنطلاقاً من مبدأ لا كرامة لمواطن بدون سكن لائق.

وذلك من خلال تجنيد كل الوسائل المادية والبشرية المتاحة لتلبية الطلب المتزايد في مجال السكن، خاصة في ظل الزيادة الطبيعية لسكان المدن من جهة واستمرار الهجرة الريفية من جهة أخرى، حيث طبّقت على المدينة عدة سياسات سكنية بصيغ مختلفة كالسكن الإجتماعي أو البيع بالإيجار و السكن الترقوي العمومي ... الخ، وذلك باعتمادها على نمط البناء العمودي كنموذج هندسي.

إن إلا أنّ هذا النمط من البناء في الكثير من الأحيان ما يتعرض إلى تغيرات وتعديلات خارج وداخل السكن، وهذا ما أدى بنا إلى محاولة فهم وتفسير هذه الظاهرة التي انتشرت بأغلب الحضائر السكنيه الجديدة ذات النمط المعماري العمودي، وهذا ما لاحظناه بالحي السكني"أحمد موساوي" بلدية خضرة، باعتبار هذه الظاهرة إشكالية كبرى بالنسبة لقطاع السكن والمجتمع على حد سواء، وهذا ما جعلنا نطرح التساؤل التالي :

- لماذا يحدث الأفراد تغييرات على السكن العمودي؟ وماسبب التغيرات المحدثة؟

على ضوء هذا التساؤل، تفرّعت مجموعة الأسئلة التالية :

- هل هناك علاقه تصادم بين مصمم السكن وثقافة ساكينيه؟
- وهل للعلاقات الإجتماعية دور في احداث هذه التغيرات؟
- وهل الأمن من بين الأسباب التي أدت إلى إحداث تغيرات على المسكن؟

2- **الفرضيات:**

- أدّت عملية التصادم بين المصمم و الساكن إلى إحداث تغيرات على المسكن.
- العلاقات الاجتماعية لها دور في إحداث تغيرات على المسكن.
- الأمن هو سبب من بين الأسباب التي أدت إلى احداث تغيرات وتعديلات على المسكن.

3- تحديد المفاهيم :

أن أي دراسة سوسيولوجية لموضوع ما تتطلب جملة من المفاهيم التي تعمل على توضيح مسارات البحث العلمي، وقيادة الباحث إلى نتائج معينة تدفعه بكل الأشكال إلى إثراء الحقل المعرفي بشكل عام، والحقل السوسيولوجي بشكل خاص، لذلك يحتوي موضوعنا على مجموعة من المفاهيم الأساسية التي وجدنا أنها تتصل به اتصالا مباشراً.

1.3- التغير:

لغة: اشتقاق من كلمة غير وهي التي تدور على الأصلين الأول هو إحداث شيء لم يكن سابقا أي من قبل والثاني الانتقال من حالة إلى أخرى أي من الحاله الأصليه إلى الحالة الجديدة.[1]

اصطلاحا: هو الاختلاف من ما بين حالة قديمة أصلية إلى حالة جديدة أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال الفترة المحددة من الزمن.[2]

التعريف الإجرائي: هو تحول الشيء من حالته الأصلية إلى حالة أخرى مختلفة غير التي كانت عليه سواء من حيث البناء أو الوظيفة كتحول السكن من بناءه الأصلي إلى بناء جديد غير التي كان عليها.

[1]:مطلوب أحمد، معجم المصطلحات البلاغية، مكتبة لبنان ط2000،ص394

[2]:عبد الحميد دلمي: دراسة في العمران والسكن والإسكان، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع عيم مليلة الجزائر،2007،ص394

2.3- التصميم:

لغة: هو رسم مخطط لبناء مدينة أو آلة أو بناء.[1]

اصطلاحا: هو عملية تخضع لعدد من المعايير والضوابط المترابطة كالجمال والأمان وغيرها والتي تكون هي مقياس أول لنجاح أو فشل التصميم.[2]

التعريف الإجرائي: هو وضع خطة أو استراتيجية بناء ما عن طريق هيكل مرسوم مسبقا يعبر عن نموذج واقعي.

3.3- السكن العمودي (العمارة):

لغة: هي مصدر من فعل عمر مثل عمر المسكن أي جعله عامرا أملا السكن ويقال هي الحي العظيم الذي يقوم بنفسه ويبدو أن العرب أتوا بهذه المعاني من العمر وتعني الحياة والبقاء.[3]

اصطلاحا: هو اِدخال نمط عمراني حديث قام بحل أزمة السكن التي أصبحت تعاني منها جل المدن، وما يعيب هذه المساكن أنها لا تراعي العادات والتقاليد على الصعيدين الاجتماعي والعمراني، كما يتوّفر هذا النموذج من العمران عادة على تقنيات عالية وتجهيزات

[1]:سلوى محمد سعيد، الإسكان ـ المسكن والبيئة، دار الشرق جدة 1986، ص17
[2]:حسن إسماعيل، الدلالات الحضرية في اللغة المقدسة عند إبن خلدون، دار الغرابي ط2007،ص237
[3]:لبرارة هالة، الأسرة والمسكن بالمدينة الصحراويةوز مذكرة ماجستر، كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية باتنة ص40

عصرية وتتيح فرصة استثمار الأرض بشكل عقلاني من حيث الاقتصاد في تكاليف العقار واستقطاب العديد من السكان.[1]

التعريف الإجرائي: السكن العمودي هو عبارة عن مجموعة من المساكن التي تحمل نفس الصفات والمظاهر والوظائف، وهو عبارة عن طوابق تحتوي سكنات ومجموعة من الأسر، أي نموذج سكني مصمم من نفس الشقق التي بداخله حيث تتميز بالتشابه والتطابق مع تشاركها في أجزاء البناء، ولها مدخل رئيسي لجميع الشقق بالعمارة ومداخل فردية لكل شقة.

4.3- الأسرة الحضرية: هي عبارة عن وحدة بسيطة تتكون من أب وأم وأطفال في غالب الأحيان، حيث تضعف العلاقات القرابية تحت الضغوط وكيفية وأسلوب الحياة الحضرية، وتزيد أهمية العلاقات الأسرية بالنسبة للأسر الصغيرة، وهذا نتيجة للظروف المادية وحياة المدينة وأسلوبها الحضري.[2]

تعريف إجرائي: يمكن القول بأن الأسر الحضرية هي وحدة بسيطة تقوم على الحد من وظائفها والتخصص في أدوارها، حيث تعتبر الأسرة الحضرية أسرة نووية عكس الأسرة الريفية التقليدية التي هي ممتدة من حيث الشكل.

[1]:سليماني جميلة، دراسات في علم النفس الإجتماعي الفضائي، دار هومة ، الجزائر 2011'،ص48
[2]: إبراهيم مذكور، معجم العلوم الإجتماعية الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975،ص422

5.3- القرابة: في معجم العلوم الإجتماعية هي إنتماء بين شخصين أو أكثر إلى جد واحد، أو اِعتقادهم أن الجد الواحد ينحدرون منه وقد تكون القرابة حقيقية وقد تكون متخيلة أو قانونية، تقوم الأولى على صلة الدم وتقوم الثانية على التبني، وفي معظم المجتمعات البشرية نجد القرابات الشهيرة الوالد والوالدة، الجد والجدة، الأخ والأخت، العم والعمة، و الخال والخالة.[1]

أما **إحسان محمد الحسن** فقد عرف القرابة بأنها علاقة اجتماعية تعتمد على الروابط الاجتماعية الدموية الحقيقية والخيالية تتضمن علاقات المصاهرة، فالقرابة هي علاقة دموية مثل علاقة الأب بإبنه وعلاقة المصاهرة أو العلاقة الزوجية كعلاقة الزوج بزوجته.[2]

التعريف الإجرائي: لا تقتصر علاقة القرابة على الدم فقط و إنما على المصاهرة هي الأخرى، و تدخل ضمنها كذا التبني أما العلاقة القرابية في الوسط الحضري ليس لها تلك الأهمية على عكس أهميتها الموجودة في الوسط الريفي.

6.3- علاقة الجيرة:

لغة: هي جمع " جيران " "جيرة " أو " جوار " أو " المجاورة" وهي المجاورة في سكنه أو نحوه.[3]

[1]:إحسان محمد إحسان، العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ط2، 1985،ص31
[2]:جيران مسعود، رائد الطلاب، دار الملايين ط1978،ص649
[3]: محمد عاطف غيث، وآخرون، قاموس علم الإجتماع، القاهرة1984،ص302

إصطلاحا: مفهوم الجيرة هو مصطلح في العادة يمثل منطقة أو وحدة إقليمية صغيرة، تمثل جزءاً فرعياً من مجتمع محلي أكبر منه، ويسوده الإحساس بالوحدة والكيان المحلي إلى جانب ما تتميز به من علاقات اجتماعية مباشرة وأولية وثيقة ومستمرة نسبيا.[1]

مفهوم إجرائي: علاقة الجيرة تقوم على أساس التفاعل بين الأفراد والتعاون المستمر لها حيث يجمعهم القرب المكاني، وتجمعهم مصلحة مشتركة في الوسط الحضري لا تعتمد على صلة الدم والقرابة عكس الوسط الريفي.

7.3- العلاقات الاجتماعية : هي نموذج للتفاعل الاجتماعي بين شخصين أو أكثر ويمثل هذا النموذج أبسط وحدة من وحدات التحليل السوسيولوجي، كما ينطوي على الاتصال الهادف والمعرفة المسبقة بسلوك الأفراد الآخرين.[2]

المفهوم الإجرائي: تتمثل العلاقات الاجتماعية بذلك الرباط الاجتماعي بين الأفراد والتفاعل الذي يجري بينهم، وتتمثل العلاقات الاجتماعية في الأسرة، الجيرة، والقرابة.

4- أسباب دراسة الموضوع:

1.4- أسباب موضوعية: إن الدراسة المراد دراستها هي إحدى الظواهر التي تعاني مكنّها المدينة والناتجة عن تفاقم مشكلة السكن ولجوء الدولة إلى البناء العمودي المتمثلة في العمارات، واعتماد الدولة على الكم دون مراعاة المعايير الاجتماعية والثقافية للأفراد

[1]: المرجع نفسه، ص 437
[2]:محمود ربيع محمود، مناهج البحث، مطبعة بغداد العراق، ط1978،ص32

والأسر وخصوصية المجتمع الجزائري، ومن بين أهم الأسباب التي أدت بنا إلى دراسة إشكالية التغيير والتعديل على السكن العمودي هو أن الظاهرة المدروسة هي من مواضيع علم الاجتماع الحضري.

2.4- الأسباب الذاتيه: من بين الأسباب الذاتية هي الرغبة في معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت بالأفراد إلى التغيير والتعديل على السكن العمودي، و ملاحظاتنا كطالب باحث في علم الاجتماع الحضري للتغيرات التي مسّت السكنات العمودية المجاورة و التّي مثّلت لاحقاً جزءاً من مجتمع البحث.

5- أهداف الدراسة:

لكل دراسة علمية أهداف يسعى الباحث لبلوغها، وهذه الدراسة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن حصرها فيما يلي:

تتمثل في تسليط الضوء على ظاهرة حضرية سريعة الانتشار في الوسط الحضري، وهذا من خلال البحث نقف على أهم العوامل المتحكمة في الظاهرة والتي مست الوسط الحضري بشكل كبير، الأمر الذي يحتم علينا دراسة الظاهرة وتشخيصها باعتبارها إحدى الظواهر التي تحتاج إلى دراسة علمية وموضوعية.

محاولة لفت إنتباه القائمين على الشؤون والمشاكل المرتبطة بالمناطق الحضرية والمدينة ككل، لأجل وضع خطط مستقبلية لتفادي هذه المشاكل.

المساهمة المتواضعة في إثراء التراث السوسيولوجي خاصة في مجال الدراسات التي تشمل المدينة والوسط الحضري.

محاولة وصف الظاهرة وتقديم تشخيص لظاهرة التغيرات والتعديلات المحدثة على السكن العمودي.

6- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع في أنها دراسة تشمل (التعديلات والتغييرات على السكن العمودي) من حيث ممارسة الأفراد لفضائهم ومحاولة تكييفه وفق تصوراتهم وميولاتهم الثقافية والاجتماعية، خاصة وأن الدراسة تشمل العديد من جوانب المجتمع كالأسرة كمركز مؤثر ومتأثر بعملية التغييرات والتعديلات التي تشمل السكن كعنصر من عناصر المدينة.

كما أن أهمية الدراسة هي محاولة تفسير ظاهرة من حيث واقعها الاجتماعي وتشخيص التغيرات التي طرأت على نمط السكن العمودي، وتأثر الأسر الجزائرية بهذا النمط وتأثيرها عليه، وذلك لما يشكله كلا من المسكن والأسرة كطرف للمعادلة بإعتبار أن الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع، وهي الوحدة الأساسية لتكوينه والمسكن هو الفضاء المادي الأكثر أهمية بالنسبة للمدينة والسكان والسلطات على حد سواء.

إنه نظراً للعلاقة الموجودة بين الأسرة ومسكنها ومحاولة الأولى إجراء التغييرات والتعديلات على السكن لتكييفه وفق تصوراتهم، فإن هذا ما جعلنا نقوم بدراسة هذا الموضوع لأهميته الكبيرة كبحث من البحوث الإجتماعية ذات الأهمية كبيرة.

7- منهج البحث وتقنياته :

تعد منهجية البحث الاجتماعي من الإشغالات الأساسية لكل المشتغلين بالبحث والمعرفة وذلك من أجل إكتساب الأسس والقواعد المنهجية التي تؤهلنا كطلبة باحثين للقيام بالأبحاث المرتبطة بمختلف التخصصات العلمية .

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى وصف الظاهرة في محل الدراسة و تشخيصها، و إلقاء الضوء على مختلف جوانبها و جمع البيانات اللازمة فهي الأداة التي تمكننا من معرفة العلاقة بين كل عناصرها.

هذا الإعتماد كان لملائمة المنهج مع طبيعة الموضوع المراد دراسته، إذ يعد هذا النوع من المناهج البحثية ذو أهمية خاصة في مجال البحوث والدراسات السوسيولوجية،إنطلاقاً من أنه يستخدم للكشف عن أراء الناس وإتجاهاتهم إزاء موقف معين، فالمنهج الوصفي ليس مجرد حصر شامل لوقائع الفعل فحسب، بل هو عملية تحليلية لتوضيح الطبيعة الحقيقية للظاهرة المراد دراستها عن طريق تحليلها والوقوف على الظروف المحيطة بها و الأسباب المؤدية إليها.[1]

فوجدنا أن ظاهرة التعديلات والتغيرات التي تحدث بالسكن العمودي ومدى تأثيرها على الواقع الحضري أكثر ملائمة لهذا المنهج، لأنه يصف الظواهر وصفا موضوعياً من خلال البيانات التي يتحصل عليها الباحث باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي، كما يقوم أيضا على دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة الاجتماعية، فهي الطريقة المتبعة للإجابة عن التساؤلات التي يثيرها موضوع البحث لتحقيق الأهداف المرتبطة به.

وقد إعتمدنا في دراستنا على تقنية الملاحظة المباشرة والمقابلة، لأجل التعمق أكثر في الموضوع خلال مقابلات المبحوثين وطرح الأسئلة عليهم وجها لوجه، لإدراك الواقع من خلال لغتهم وطريقتهم الخاصة.

[1]:خليل عبد الرحمن االمعايطة، علم النفس الإجتماعي، دار الفكر والنشر والتوزيع الأردن ط2007،ص37

الملاحظة: هي أداة من أدوات البحث العلمي والتي يتم بواسطتها مراقبة ومشاهدة الظاهرة كما هي في الواقع والتعبيرعنها وهي أداة يستخدمها الباحثون للوقوف على ظاهرة في وقعها الطبيعي التلقائي دون أن يكون هناك تدخل من قبل الباحث[1].

المقابلة: تعتبر المقابلة من أهم أدوات جميع البيانات المتعلقة بالاتجاهات والدوافع والعقائد والمشاعر.

ويمكن تعريف بأنها عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث و شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص الآخرين أو بهدف الوصول إلى الحقيقة، أو الإحاطة بموقفٍ معين يسعى الباحث لتعريفه من أجل تحقيق أهداف الدراسة[2]، تعتبر المقابلة من أفضل وسائل جمع البيانات .

حيث بدأنا خلال دراستنا الإستطلاعية لميدان الدراسة بعملية الملاحظة المباشرة واليومية، التي سجلنا فيها مجموعة تغيرات وتعديلات على السكن العمودي، حيث قمنا في البداية بإجراء مقابلات أولية حيث كان السؤال الأول فيها عن سبب التغير، فعلى ضوء هذه المقابلات الأولية قمنا باختيار العينة وتحديد دليل المقابلة الذي قسمناه إلى ثلاث محاور، حيث يشمل كل محور مجموعة من الأسئلة ثم عمدنا إلى تحضير دليل المقابلة و العودة إلى الميدان من أجل إجراء مقابلات ابتداءاً من يوم 04 أفريل إلى غاية 20 ماي، إلّا أننا

[1]: محمد شفيق، البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعادة البحوث الإجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث الإسكمدرية، 1998،ص112

[2]: إحسان محمد حسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي، دار الطليعة،ط2،107

وخلال إجراء المقابلات لم نتمكن من الدخول لجميع السكنات تحديد جميع التغيرات الطارئة عليها وذلك بسبب إختلاف تصورات المبحوثين.

8- اختيار العينة:

إن إختيار الباحث لعينة البحث هو من أهم خطوات نجاح البحث العلمي لأنها من الأسس المنهجية التي يعتمدها الباحث في دراسته، وبما أنه من الصعب دراسة جميع أفراد البحث يقوم باختيار عينة ممثلة عن مجتمع البحث المراد دراسته.[1]

كما أننا قمنا باختيار العينة يتم وفق شروط منهجية تشهدها إشكالية الدراسة وفرضيات البحث حيث عمدنا لإختيار عينة قصدية تتكون من 15 فرد من أصل مجموعة البحث.

وهذا النوع من العينة يختار الباحث بعض الحالات التي يعتقد انها تمثل مجتمع البحث من الجانب المراد دراسته واعتمادها على العينة القصدية راجع إلا أننا جزء من مجتمع البحث وباعتمادنا على الملاحظة بالمشاركة قمنا بإختيار العينة.

[1]: زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الإجتماعي، مطبعة السعادة القاهرة، ط2، 1974،ص173

المجال المكاني :

تقع بلدية " خضرة "على الخط الوطني رقم 11 وهي إحدى البلديات لدائرة عشعاشة ولاية مستغانم، يحدها من الشرق بلدية عشعاشة ومن الجهة الغربية بلدية سيدي لخضر، أما من الجنوب تحدها بلدية نكمارية ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، تبعد عن مركز الولاية ب 75 كلم.

كانت البلدية تتميز بالطابع الزراعي قبل التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والتغير في مورفولجيتها وتحولها إلى منطقة سياحية بالدرجة الأولى، وذلك لما تتميز به من مناظر طبيعية من خلال شواطئها وغاباتها، حيث كان تعدادها السكني سنة 2008 حوالي 14045 نسمة.

حيث إخترنا حي" الشهيد أحمد موساوي" من أجل دراسة تعديلات والتغييرات على النمط السكن العمودي وهو حي حديث النشأة حيث وزعت السكنات به في 14 أوت 2017.

الدراسات السابقة:

- دراسة حول إعادة تملك المجال السكني لسكان الذين تم ترحيلهم من حي "حاربو"بعين الراس إلى المنطقة " حي الصباح " للباحث علي طيب إبراهيم يبحث في عملية التملك لسكن والممارسات المختلفة داخل وخارج السكن في علاقتها بتمثيلات السكان .

يرى الباحث أن الحرمة والحميمية والعلاقات الإجتماعية وكل هذه الجوانب تم إهمالها من طرف الشقة بتجاهل التركيبة الأسرية والخصوصية المحلية للمجتمع الجزائري وثقافته، لذلك عمل السكان الجدد على تحويل الشقة إعادة تملكها بالوجه الذي يتلاءم مع خصوصيتهم وثقافتهم وبالتالي من مركبهم الثقافي، ويرى أيضا أن الممارسات مازالت قائمة على نفسها رغم اختلاف المجال وإن كان وجه الشبه مختفي بين المسكن القديم والمسكن الجديد.

- دراسة راضية غربي عبد الإله تحت عنوان المدينة الفاعلون الإجتماعيون والعلاقات مع الفضاء الحضري" التي حاولت فيها تحليل العلاقة الموجودة بين السكان كفاعلين اجتماعيين مع فضاءات المدينة وممارسات التواجد في الفضاءات الحضرية والتنشئة الاجتماعية القائمة في الأحياء القديمة والجديدة لتنهي دراستها بالإشارة إلى الصراع بين المجتمع والدولة بخصوص المدينة يؤدي إلى تجنيد القدرة على التسيير الذاتي أن يبتكر الفاعلون الاجتماعيون حياتهم اليومية بشكل يخلف حركية تنبثق فيها نماذج لأنماط العيش تتحول من خلال تفاعل معايير الحياة الاجتماعية الدولية.

دراسة لنيل شهادة دكتوراه حول إشكالية العمارة والممارسة والتي قام الباحث " باشا حاج محمد " بدراسة ميدانية حول ثنائيه العمارة والممارسة الحضارية بوهران من بينها طبيعة السكن الجماعي، وما تقتضيه على مستوى احترام الملكية الجماعية والأجزاء المشتركة والممارسات التي تجري بالعمارة، وتحدثت أيضا عن الهندسة المعمارية وعلاقتها بالحاجة

الاجتماعية والثقافية للجزائريين وتحدث عن بنية المجتمع الجزائري وظهور النمط الوظيفي قبل اللإحتلال وأثنائه كما تطرف إلى الملكية والملكية المشتركة.

مقدمة:

لقد نشأت المدينة نتيجة الرغبة فالتعايش كمجموعات بالنسبة للفقراء ولتحقيق الإستقرار الذي كان يحاول الإنسان القديم جاهدا للحصول عليه، فمن الريف والصحراء والغابات بدأ ينتقل تدريجيا للوصول إلى مفهزم جديد لتعايش يضمن استمرار ويحقق له في نفس الوقت الحماية، لذلك مرت المدن بتاريخ طويل منذ نشأتها وتطورها، بحيث تطولرت من قرى صغيرة حتى أصبحت مدن وعواصم قامت فيها العديد من الوظائف المختلفة.

ويعود الإهتمام بالمدينة إلى القرن السابع عشر من قبل الباحثين في مجالات واختصاصات كالإحصاء وعلم السكان والإدارة والإقتصاد بحيث هذا الكم الهائل من الإختصاصات دفع بالعلم الإجتماع إلى دراسة المدينة والإهتمام بما وفق المنظور الإجتماعي الحضري من بوابة علم الإجتماع الحضري والمدينة لابدّلها من التخطيط الحضري بعمل على تحسين الأوضاع والظروف السكنية والعمرانية بالمدينة لأنه يعتبر آداة هامة لإيجاد المعاسسر التي تتناسب وتلبي حاجات المدن الوظيفية والإقتصادية والبيئية والثقافية والإجتماعية حيث يعتبر عملية تنظيمية لخدمة المجتمع على أسس ومعايير علمية في كافة مراحله ولهذا تطرقنا في هذا الفصل إلى المدينة والتخطيط الحضري حيث أن المدينة هي التي تشمل جميع الظواهر الحضرية والتخطيط الحضري والذي ينظمها.

❖ تعريف المدينة

تعتبر المدينة ظاهرة من الظواهر الإجتماعية التي أنتجها الإنسان فهي مرتبطة بوجوده وكيانه فكانت محل إهتمام العديد من الباحثين والعلماء الإجتماع خاصة إلاّ أنه لم يتم وضع تعريف وحيد وشامل لها وذلك لاعتبارها ظاهرة معقدة تولدت عن تفاعل العديد من العوامل المتشابكة ممّا جعل العلماء والباحثين يختلفون في تعريفها فظهرت العديد من التعريفات حسب وجهة نظر كل عالم [1].

ومنهم من عرف المدينة من الناحية الإحصائية أو من ناحية الكثافة السكانية، فاتفقت الهيئات الدولية على أن أي تجمع سكاني كبيريعتبر مدينة وذلك لإعتبار المدن تحتوي على كثافة سكانية عالية ومتزايدة.

المدينة من منظور **" فريناند تونيز"** وهو عالم إجتماع ألماني فذكر المجتكع الذي سماه بالرابطة الذي يختلف عن المجتمع المحلي أو القروي وذلك للعلاقات الإجتماعية التي تتميز بصفة تعاقدية وعقلانية والروابط الشخصية والنفعية والسطرة الفردية والمصلحة الخاصة ويعني تونيز بالرابطة أو الطابع الرسمي فكلها أوصاف تدل على المدينة أو الحضرية وذلك في كتابه المجتمع المحلي والرابطة.

أما **"روبرت بارك "**يرى أن المدينة ليست مجرد تجمعات من الناس مما يجعل حياتهم فيها أمرا ممكنا كالشوارع والمباني والمواصلات ،وليست أيضا مجموعة من المستشفيات والمحاكم والمدارس وإنما هي فوق كل هذا اتجاه عقلي، ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك العواطف المتأصلة في العادات والتى تنتقل عن طريق العادات والتقاليد.

[1]: حسين عبد الحميد رشوان، مشكلات المدينة، دراسة في علم الإجتماع الحضري، المكتبة العربية الحديثة الإسكندرية، 2002، ص5[1]

حيث يعرفها على أنها منطقة طبيعية لإقامة الإنسان المتحضر لها أنماط ثقافية خاصة بها حيث تشكل بناءا متكاملا يحضع لقوانين إجتماعية وطبيعية على درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها لا يمكن تجنبها[1].

ومن خلال تحليله النظري للمدينة أظهر" **بارك** "أن هناك مستويين للتنظيم الإجتماعي مستوى حيوي وأخر ثقافي حيث يمثل الأول البناء التحتي لتنظيم تكون المنافسة فيه هي العملية الأساسية والموجهة وبالتالي يكون البقاء هو القانون المسيطربينما مثل المستوى الثقافي نفسه بالبناء الفوقي فيه تماثل والإتصال والإتساق من أهم العمليات المنظمة ويكون النظام أخلاقي والتقاليد هو القانون المسيطر وبالتالي يفرض المستوى الثقافي نفسه على المستوى الحيوي[2].

ويعرفها" **ماكس فيبر**" على أنها منطقة مستقرة و كثيفة من السكان المتزاحمين ينعدم فيها التعارف الشخصي والمتبادل بينهم، حيث تبنى المنازل متقاربة ومتلاصقة بحيث يكون الحائط كما هو الحال في المدن الحديثة ومن شروطها الضرورية توفر السوق ووضوح وظيفتها الإقتصادية[3].

ويعرفها مصطفى الخشاب بأنها عبارة عن وحدة إجتماعية حضرية محدودة المساحة والنطاق مقسمة إداريا يقوم نشاطها على الصناعة والتجارة ويقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوع فيه الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز بكثافتها السكانية وسهولة المواصلات بها و بتخطيط مرافقها ومبانيها وتتميز فيها الأوضاع والمراكز الإجتماعية بالطبقية[4].

من خلال ملاحظتنا اليومية للواقع ومما سبق من تعريفات يمكننا وضع تعريف إجرائي للمدينة على أنها تجمع سكاني كبير يمتاز بتلاسق السكنات ويعتمد في نشاطاته على الجانب

[1]: محمد عاطف غيث. علم الإجتماع الحضري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989
[2]: السيد عبد العاطي سيد، علم الإجتماع الحضري، مدخل نظري، ج1 ـ دار المعرفة الإسكندرية 2003 ص313
[3]: نفس المرجع ص 315
[4]: مطفى الخشاب، علم الإجتماع، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ط2، 1982،ص112

الإقتصادي والخدماتي والسياسي وأكثر ما يميزها العمارات والمحلات التجارية وتمتاز في علاقة أفرادها بالفردانية والمصلحة في علاقاتها الإجتماعية

- **نشأة وتطور المدن:**

نشأة المدن تعود الى العديد من العوامل المختلفة و المعقدة ونموها وتطورها ارتبط بالعديد من التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية فقد تعددت المراحل التي جمعها المؤرخون كالتالي:

1. مرحلة النشأة:

وهي مرحلة بداية قيام المدينة وظهورها وهنا تبدأالقرى للإنضمام إلى بعضها البعض وتشهد استقرار في الحياة الإجتماعية في هذه المرحلة بعد إكتشاف الإنسان الزراعة وتربية الطيور واللإستئناس بالحيوان، قيام الصناعه اليدوية والحرفية البسيطة واكتشاف المعادن وهكذا بدأ ظهور المدن.

2. مرحلة المدينة:

ما يميز هذه المرحلة هي وضوح التنظيم الإجتماعي، الإداري والتشريعي لها، حيث إنتشرت فيها الأسواق والتبادل وتنوعات الأعمال والوظائف والإختصاصات، وتتميز هذه المرحلة بتميز الطبقي بين مختلف الفئات، وظهرت فيها الفلسفات ومبادئ العلوم النظرية وقيام المؤساسات والفنون ونشأة المدراس والإهتمام بعلم الفلك[1].

[1]:محمد عاطف غيث، علم الإجتماع الحضري، لبنان، دار النهضة العربية، ط1982، ص113

3. مرحلة ظهور المدينة العملاقة:

تتمتع هذه المدينة بمقومات طبيعية جذابة من حيث التربة الخصبة والمجاري المائية بحيث تصبح مكان جذب السكان بشكل كبير و تتعدد فيها النشاطات والخدمات ومن هاته المدن ما تصبح إما عاصمة منطقة أو دولة وتصبح المركز الرئيسية لسلطة أو الإدارة وترتكز فيها كل العوامل النشاطات الإجتماعية، الإقتصادية والسياسة وتكون هي المدينة الأم[1].

4. المدينة الطاغية:

وتمثل أعلى درجات السيطرة الإقتصادية للمدينة وهنا تعتبر مسائل الضرائب والنفاقات من أهم الميكانيزمات المسيطرة، فتصدر مشكلات إدارية عن توسع حجم المدينة ما يؤدي إلى حركة وسعة النطاق من جانب سكانها وهروب سكانها من ظروف عيش غير مرغوب فيها إلى الأرياف والضواحي.

5. المدينة المنهارة:

وهنا يمثل نموذج من المجتمع الحضري وهي آخر مراحل التطورالتاريخي للمدينة ولبداية تفككها على إثر ثروة وحرب أو إنقلاب ، فتختفى مظاهر الحضرية وتظهر ما تسمى بمدن الأشباح[2].

إن المدينة تمر بعدة مراحل من خلال بداية نشأتها وتشكلها وتطورها بداية من مرحلة النشأة إلى غاية مرحلة الإنهيار التي تأتي بعد وصول المدينة إلى أعلى مراحل التطور الحضري والمدني، فيبدأ المجتمع بها إلى البحث عن التغيير وذلك ما لاحظناه منخلال الثورة الفرنسية

[1]: عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية للمجتمع العالم الثالث، أطروحة دكتوراه، جامعة منصوري قسنطينة الجزائر1999،ص25

[2]: السيد الحسني، دراسة في علم الإجتماع الحضري، مصر، دار المعارف الإسكندرية 2005،ص422

التي بدأت بتغيرات واضحة وما نراه في مدننا العربية، من ثورات وتفكك وذلك من خلال البحث عن التغيير .

- **المدينة الجزائرية:**
- **المدينة الجزائرية قبل اللإستقلال:**

إن المدينة الجزائرية لها طابع معين مميز ولكن عانت هذه المدينة خلال فترة الإستعمار الفرنسي من الهدم لنظم منذ احتلالها سنة1830، فخرب قصبة مدينة الجزائر العاصمة و قصبة وهران وتلمسان والمدينة و لم ينجو من الهدم سوى مدن جنوبية كغرداية وتيميمون وغيرهم، هدم المدن الجزائرية ووضع على أنقاضها مدن ذات طابع أوروبي بلا روح ماعدا تلك شيدها **"جونار"** الحاكم الفرنسي بالجزائر في بداية القرن العشرين الذي كان له إعجاب بالطابع العمراني العربي تميز بعملية الطمس للشخصية الجزارية في جميع أشكالها وأبعادها الحضارية العربية الإسلامية [1].

كان للعمارة النصيب الأوفر في ذلك حيث أن امتيازات هاته المرحلة بإنشاء حزام من المباني تحيط بالمدينة الجزائرية ذات الطابع العربي الإسلامي، لمنعها من التوسع من أجل تذوب مع مرور الوقت حتى تزول مع مرور الزمن، وتصدى ذلك حتى فالتعريف الدلالي السوسيولوجي حيث أصبحت المدينة الجزائرية تعرف بالمدينة القديمة التي تم محو أغلب أثارها من الوجود، وأما المباني الفرنسية ذات الطابع الفرنسي التي كانت بمثابة البديل للمدينة الأصلية والتي أصبحت تعرف بالمدينة الجديدة أو بالمباني الجديدة والعصرية وذلك ما نراه في جميع الشوارع التي أنشأت في العهد الفرنسي وتعدت تلك حتى فرضت بعض العناصر الغربية في بعض الترميمات القديمة على المدينة الأصلية من طرف الإدارة الفرنسية.

[1]: بشير ريبوح، تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية، الجزائر ، ط1، 2007،ص29

إن المجال العمراني والتنظيم لتجمعات السكنية والحجم الهندسي والفن المعماري ماهو إلا حصيلة للإنتاج الإجتماعي والثقافي والحضاري وإسقاطاتها على العلاقه الإجتماعية الثقافية والحضارية في إيطارها الإنتاجي، وهذا ما جعل الإدارة الفرنسية تهتم بالمجال العمراني الذي كان هدفها من خلاله تحطيم القنوات العمرانية الجزائرية وتعويضها بقنوات عمرانية أوروبية لتحقيق شعار الجزائر فرنسية، إلا ان فرنسا رغم سياستها و محاولاتها الكبرى على السيطرة الفعلية إلا أنها لم تتمكن في طمس جميع أحياء المدن خاصة الأحياء الشعبية وهي الأحياء التى تركها الأتراك، كانت ذات فاعلية كبرى في المقاومة وذلك بسبب النمط المعماري الدفاعي الذي كتت تمتاز به هاته الأحياء والتجمعات السكنية من حيث تصميمها الذي يرتكزعلى الدفاع عن الذات والسكن، كما أن اهتمام فرنسا بالزراعة جعلها تلجأ إلى القرى والمداشر والتجمعات الريفية لسيطرة على الإقتصاد بتفاصيله، ومن هنا تمسك الأهالي بالمقومات الشخصية الوطنية بدل إتباع الأطروحات الفرنسية [1]،وكان لهذا أثر كبير على العلاقات الوظيفية والإجتماعية للمجتمع الجزائري وبالتالي تحديد نوعية التجمعات السكنية من حيث الحجم والشكل مما جعل القوات العسكرية الفرنسية تستعمل الحشود الكبيرة لادخال جميع التغيرات التي يمكنها أن تهدم النمط المعماري الجزائري لفرض النمط المعماري الفرنسيالأوروبي.

- **المدينة الجزائرية بعد الإستقلال:**

بعد حصول الجزائر هلى استقلالها بعد 130سنة من الإستعمار والإستدمار بمفهومه الواسع ، برزت العديد من التغيرات المتمثلة أساسا في تفاقم المشاكل وأهمها النمو الديمغرافي السريع بسبب العودة لعدد كبير من الجزائريين إلى الوطن وتزايد ظاهرة التمدن وذلك بسبب ارتفاع نسبة النزوح الريفي والهجرة إلى المدينة أيضا خاصة المدن الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران ، قسنطينة وغيرهم من المدن الأخرى، ووقعت سياسة ارتجالية في التخطيط

[1]: بشير ريبوج، نفس المرجع ص31

العمراني[1]، وكانت محاولة لإعادة بقاء نفس النمط المعماري خلال فترة الرئيس أحمد بن بلة ولكن اجهضت هذه المحاولة بسبب الإنقلاب وفي عهد الرئيس **"هواري بومدين"** حاول المهندس **"بوبون"** إلى إعادة الطابع الجزائري التقليدي في العمران ، المرتكزه على دراسات معقدة للتراث المعماري الجزائري هي نتاج طبيعي لتراكمات والممارسات اليومية عبر مختلف المراحل التاريخية وإفرازاتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتي تعمل تستجيب لرغبات وحاجيات السكان في العيش داخل المجال المعماري والعمراني الصحي، والأمن والمريح الذي يلائم نمط الحياة وتقاليد المجتمع[2].

لكن المدينة الجزائرية اليوم ومن الملاحظ أنها تسير نحو الأسوء يوما بعد يوم فالمباني التي بناها المواطنون الخواص داخل المدينة أو على حافة المدبنة شوهت شكل المدينة الجزائرية بحيث ضحت فوضى عمرانية خاصة في المدن الشمالية مما ترك توازن بين الشمال والجنوب.

[1]: أحمد سليمان، تاريخ المدن الجزائرية، الجزائر، دار القصبة للنشر 2007،ص214
[2]: بشير ريبوج، نفس المرجع ، ص07

➢ **خصائص المدن الجزائرية** :

تعتبر الجزائر من بين الدول العربية للسكان، أو أنها عرفت نموا حضريا كبيرا خلال فترة زمنية قصيرة مقارنة مع دول مجاورة لكن التحضير في الجزائر لم يكن بمفهومه الصحيح لأن المجتمع الجزائري يعتبر مجتمع ريفي أو نصف متحضر لأننا مازلنا نلاحظ مظاهر الترييف داخل المدن ،لإن معظم أصل السكان هم من الريف ولذلك يتميز التحضر في الجزائر بخصائص معينة وهي:

✓ **التركيز الحضري:**

يعبر عن سطرة مجموعة من المدن المحددة على عدد كبير من السكان على غرار مدن أخرى، فيعرف التنركيز الحضري بأنه عملية تتجمع بمقتظاها الخدمات في منطقة محددة وهي عادة ماتكون مركز الوسائل الإتصال والمواصلات والمصانع والبنوك ومراكز الصحة والتعليم والترفيه للتجمع في قطاع مركزي من منطقة حضرية[1].

✓ **عدم التوازن في السكان والتجمعات الحضرية عبر محتلف أراضي التراب الوطني:**

إن ما يقدر بنسبه91%من سكان الجزائر يقطنون بالشمال على مساحة تقدر بحوالي 12% من مساحة الجزائر ،أما 9% من السكان يقطنون بجنوب التراب الوطني على مساحة أكثر من 80 %من التراب الوطني بحيث عدم وجود توازن بين التجمعات الحضرية بالجنوب والشمال ومن حيث عدد السكان والمساحة .

[1]: عبد الحميد بوقصاص النماذج الحضرية لمجتمع العالم الثالث، أطروحة دوكتوراه بجامعة منصوري قسنطينة الجزائر 1998،ص19

✓ **النمو العمراني نحو الضواحي والأطراف الحضرية:**

نظر لتوسع العمراني الذي عرفته المدن الجزائرية والذي أدى إلى استنفاذ القطع الأرضية داخل محيط المدينة العمراني، أدى ذلك لإلى تفريغ الضغط السكاني نحو الأطراف والظواحي المحيطة بها من مركز المدينة والذي أدى إلى توسع عمراني على حساب الأراضي الزراعية[1].

[1]: محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط2005، ص71

➢ **التخطيط الحضري:**

يقصد بالتخطيط الحضري الإستراتيجية أو مجموعة من الإستراتيجيات التي تتبعها مراكز إتخاذ القرار لتنمية وتوجيه و ضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي لسكان أكبر الفوائد هي هذه الأنشطة الحضرية[1].

ويعرف التخطيط الحضري بأنه التكوين النهائي للعناصر المتعددة للبيئة الحضرية بحيث تكون أكثر عطاءا وانتاجية وملائمة للجميع في تناسق بين جوانب ثلاثة وهي:

العمارة و التصميم الميداني والتجميل إنه وبغياب تصميم فعال ومنسجم وجميل للمدينة وأقسامها تكون أفضل المسوحات والتحليلات و البرامج الإحصائية مجرد عبث و يشير أيضا إلى ضرورة الإتفاق على القيم إلى والإجتماعية التي تكون على أساس الظاهرأو الخفي لكل نماذج التصميمات[2].

بحيث يعتمد الحضري تظافر الجهود بين المهندسين المعماريين والمدنيين وعلماء الجغرافية والإجتماع والإقتصاد والقانون، فكل هذه الإختصاصات تساهم بشكل أو بآخر في التخطيط الحضري و يجب على مخطط المدينة ان يفهم دوره بأن التطوير المتوازن للمجتمعات الحضرية وأوساطها الطبيعية وذلك من خلال التركيز على أسس شاملة لاستعمالات الأرض والإنتفاع بها مع ما يتبع من قواعد[3].

ويشير" **لويس ويرث** "أن التخطيط الحضري على أنه علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض ويذهب **"بوسكوف"** الى انه عبارة عن عملية للتغير الإجتماعي ضمن استراتيجية

[1]: صبري فارس الهيني، التخطيط الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن ط2009،ص23
[2]:المرجع نفسه، ص24
[3]: عبد الهادي محمد والي، التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ط1983،ص20

شاملة لكل المشكلات الحضرية مهما اختلف التعريف حول التخطيط الحضري أو تخطيط المدينة فهناك وجهات نظر قريبة ومتنوعة منها:

- الإهتمام بقضايا التحضر والمشاكل الحضرية.
- الإنتقال من الجوانب الغير نقية إلى الجوانب الإجتماعية.
- إعطاء الصفة الإجتماعية للتخطيط الحضري .

التخطيط الحضري مسؤولية مشتركة بين جميع الهيئات والمصالح الحكومية فالتخطيط هو محاولة تهيئة المناخ بإيجاد الوسائل الضرورية لتحقيق إيطار ملائم لسكان تتوفر فيه عناصر الراحة والأمن والرفاهية داخل المدينة ، فعملية التخطيط الحضري يهدف إلى ضمان نسيج عمراني متوازن ومتناسق من حيث الجمال والوظيفة والناحية الإجتماعية [1].

كما يعني أنه عملية التغيير الإجتماعي وبالتالي يتضمن استراتيجية لمواجهة المشكلات الإجتماعية بأسلوب مصمم ومحاولة بناء إيطار إجتماعي يسمح بنمو الشخصية الإنسانية بشكل متوازن في مجتمع كامل و قادر على تلبية رغبة و حاجيات جميع أفراده و تسيير غرض الحياة الملائمة لهم، و يهتم بتحقيق هدفين أحدهما خارجي والآخر وقائي فأول يتمثل في المناطق المتخلفة و الثالني في الحياة دون ظهور مناطق متخلفة[2].

ويركز التخطيط الحضري على معالجة المدينة كوحدة عمرانية حضرية و يرمي إلى السيطرة على كيانها بنحو متوافق مع الإتجاهات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية و الطبيعية من أهم واجباته ينسق العناصر النفعية و يربطها في إيطار منظم للمدينة الحضرية حيث يتحدد من خلال ذلك المستوى التخطيطي العمراني التوجيهي العام لها، كما أنه يوضح اتجاهات

[1]:مصطفى ، علم الإجتماع العمراني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب سوريا 1981،ص262
[2]: عبد الفتاح ناجي، التخطيط لتنمية في الدول النامية، المكتب الجامعي الحديث،2011، ص89

نموها المستقبلي و أحجام السكان لكل مرحلة من مراحل تطورها ويعتبر آخر ما يمكن أن يصل إليه المخطط من عمل مبدع لربط البيئة بالمجتمع وذلك للمصلحة العامة لسكان المدينة[1].

يرى" **فريديريك أوفر**" الذي كان رئيسا لقسم التخطيط الحضري والإقليمي لعملية تخطيط المدن هي عبارة عن تحديد أسس السيل لتوجيه ضبط استعمالات الأراضي و استثمار مواردها بشكل الذي يحقق أقصى مردود إقتصاديا وإجتماعيا ويأتي ذلك عن طريق تحسين البيئة[2].

يعتبر التخطيط الحضري أهم ما يميز المدينة عن الريف لأنه يقوم بتنظيمها ومعالجة أهم الجوانب الحضرية قبل إنجاز أي مشروع على أرض الواقع.

[1]:إسماعيل أحمد علي، دراسلت في جغرافيا المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة1993،ص337

[2]: بحيري صلاح الدين، قراءات في التخطيط الإقليمي، وجهة نظر جغرافية، دار الفكردمشق سوريا 1994،ص9

➢ **أهداف التخطيط الحضري:**

لقد انعكست ثقافة الإنسان وعلومه الحديثة و تعدد حاجياته مطالبة على تخطيط المستوطنات البشرية و التجمعات السكنية من خلال توظيفه لأفكار في استغلال الموارد الطبيعية وما وصل إليه من التقدم العلمي والتكنولوجي لتوفير البيئة آمنة والمريحة حيث تطورت الأساليب المستخدمة في مجال التخطيط الحضري إلى ما نسميه بالتخطيط الحديث أو المعاصر المسند إلى التخطيط حسب الكثافة السكانية وتوزيعها المتوازن وإعادة تنظيم مراكز المدن وتوفبر الخدمات العامة الأساسية والمرافق المختلفة بما يخذم السكان المدينة و يحقق العدالة الإجتماعية مع الحفاظ على المناطق الأثرية في المدينة و الجمع بين عناصر الكفاءة والجمال والإبداع الذي يحقق التوازن بين جمال المدينة و كفاءة التخطيط على مختلف مستويات المدينة[1].

وبالتالي يعد التخطيط الحضري مقتصرا على عملية توجيه توسع المدن نحو المناطق الملائمة، بل تعددت أغراضه وأهدافه لتشمل[2]:

- تحديد مشاكل النمو الحضري للمدن القائمة ووضع الحلول المناسبة لها.
- التحديد الحضري مع الحفاظ على الأبنية الأثرية والتراثية للمدن.
- تخطيط مدن جديدة وفق أسس ونظريات حديثة.
- الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
- تنظيم العلاقات بين استعمالات الأرض المختلفة.
- تحسين البيئة الطبيعية للمجتمع لكي تزيد من أنشطة الإنسان وجعل هذه البيئة جميلة وصحية ومفيدة تؤدي وظيفتها على أكمل وجه.
- حل مشكل تجمعات الحضرية مثال النمو العشوائي للأحياء.
- حماية المناطق التاريخية والمحميات الطبيعية.

[1]:عبد الهادي محمد والي، التخطيط الحضري ـ تحليل نظري وملاحظات واقعية ـ ص50-53
[2]:علام أحمد خالد، تحطيط المدن، المكتبة الإنجلومصرية، القاهرة، 1991،ص23

- ربط عملية التنمية الخاصة بالمدى الطويل مع عمليات التنمية الخاصة بالمدى القصير.

➢ **مبادئ التخطيط الحضري:**

إن التخطيط الحضري يهدف للوصول إلى بيئة حصرية مناسبة للأفراد وللوصول إلى ذلك لابد من الإعتماد على مبادئ وأسس عملية وواقعية ومن بين المبادئ : العناصر التي يجب مراعاتها هي الخصائص الطبيعية والتي ترعى فيها التضاريس والجمال والمياه والتربية والمناخ والخصائص البشرية من حيث النشاط والخدمات المؤساسات الإدارية والثقافية والإجتماعية والصحية والنقل والمواصلات وكل نشاط يعتمد عليه الإنسان ويمارسه بحيث لابد من مراعاة تفاعل هذين العنصرين حيث ينتج نظام استعمال الأرض استعمال عقلاني ومترابط مع الشامات والخدمات المختلفة[1].

وفي التخطيط الحضري يجب مراعاة التجانس الإجتماعي بين السكان والفوارق التي بينهم كم حيث العادات والتقاليد و حتى الدين وهذا ما يجب مراعاة في وضع المخططات والتصاميم الحضرية.

وفي التخطيط الحضري لابد من مراعاة حملة من القواعد الأساسية والمبادئ الهامة[2]:

- أن يكون في تفكير المخططين أم ماهية المجتمع المحلي جزء من رفاهية المجتمع الكبير وأن الرفاهية العامة هي العظمى والهدف الأسمى.
- أن يكون للمخطط وعي كامل بمادئ المجتمع المحلي والمجتمع الكبير وفهم إيديولجتهم الحقيقية.
- لابد من مراعاة التخطيط الإجتماعي والجوانب الإجتماعية في تخطيط والتي من بينها التخطيط الحضري بحيث هو القاعدة الأساسية.
- من أجل تطبيق حسن لتخطيط لابد من مراعاة مشاركة الأفراد والمواطنين.

[1]:السيد عبد الهادي السيد، علم الإحتماع الحضري، ص105-106
[2]:محمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الحضري، ص289-300

- أن يكون التخطيط مصدره المركزية العامة للمجتمع بحيث يندرج في إيطار استراتيجية عامة لتحقيق التكامل الإجتماعي والإقتصادي والثقافي.

ومن هنا يرتبط التخطيط بالقرارات السياسية والإدارية والمالية والمشاركة الشعبية مع مراعاة الظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لسكان ليتم تحقيق تخطيط حضريا أمثل.

➢ **مراحل التخطيط الحضري:** يقوم التخطيط الحضري المعاصر على عدة مراحل أهمها:

- **مرحلة جمع المعطيات والمعلومات**:

تشمل هذي المرحلة جمع الإحصائيات الخاصة بالمعطيات الطبيعية والإجتماعية والإقتصادية في الموقع المختارأو المراد التخطيط له، وتتم هذه العملية بطريقة علمية حيث يتم انتقاء المصادر والبيانات والمعلومات كالخرائط التي ينبغي دراستها والمخططات المختلفة والوثائق الإحصائية الصادرة عن الهيئات الحكومية ومراكز البحث والإحصاء.

- **مرحلة تحليل المعلومات والمعطيات**:

تخضع المعلومات التي تم جمعها إلى الدراسة والترتيب والتحليل فالدراسة الدقيقة للمعلومات تمكن من تصنيف المعلومات وترتيبها في جداول وبيانات محتلفة تتم معالجتها فيما بعد لإستخراج منحنيات وجداول استنتاجية ذات دلالات معينة تكون هي خلاصة التحليل والمفتاح الذطي تتمكن بواسطته من صياغة عدة مخططات توقعية تبنى على الدقة والوضوح والإختصار في الصياغة للمستخلصات.

- **مرحلة الإقتراح:**

انطلاقا من الإستنتاجات والخلاصات المحللة في المرحلة السابقة يمكن للمتخصص في تنظيم المجال أو المخطط في رمجة مقترحاته من سكن وتجهيزات ومساحات خضراء، وذلك لتجاوب مع حاجيات المدينة في المستقبل المنظور الذي ينبغي تقديره ويشرع بعد ذلك في عملية إبداعية لتحويل هذه البرمجه إلى تصميم عمراني يسمى مخطط التعميرأو المخطط التوجيهي العام كما يسمى في العديد من الدول ويتم هذا المخطط عبر مراحل متعددة ترافق مراحل تكوين المدينة[1].

[1]: فاروق حيدر، تخطيط المدن والقرى، القاهرة، 1994، ص167

➢ **مراحل تصميم المدينة:**

تمرمراحل تصميم المدينة كمشروع عمراني بثلاث مراحل حسب تصنيف أحدالباحثين وهي كالتالي[1]:

أ) مرحلة إنجاز الرسومات:

تعطي هذه المرحلة فكرة عامة عن التخطيط الاول للمدينة وصورتها المستقبلية الإجمالية و يتم هذا الشأن تصور إجمالي لكل منطقة من المناطق المشكلة لهيكل المدينة العام وتعتبرهاته المرحلة من أعقد المراحل و أكثرها صعوبة لأنها تعتمد على قدرة المصمم على الإبداع الذي لا يخضع لمعادلات هندسية ،وإنما للقدرة الذاتية ولتجاوب مع البرامج والسياسات المرسومة ،ومعنى ذلك أن العملية في هاته المرحلة متوقفة على عامل الكفاءة والإبداع، وفي العموم هذه المرحلة تتم دراسة الإستعمالات الممكنة والمختلفة للأرض وتصور بدائل متعددة كحلول احتمالية تختلف الواحدة عن الأخرى لمدى قدرة كل منها على الأداء الوظيفي والجمالي .

ب)مرحلة إعداد التصميمات التمهيدية:

في هاتة المرحلة يشرع في دراسة التوافقات بين مختلف مكونات التصميم من أجل إبراز عوامل التوافق والتعارض منها وإجراءات التعديلات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة من حيث الوظيفه و الجمالية وعلى العموم فإن الإهتمام بنص على مركز المدينة ثم يتم الإنتقال الخارجي تدريجيا و هكذا تخطط المناطق مجاليا حسب تقسيم وظائفي دون إهمال تداخل الوظائف مما يستدعي مهارات مميزة من أجل ترتيبها و تنظيمها مجاليا بصورة كاملة ،وإعطاءإهتمام كبير لشبكة النقل والشوارع التي تمثل التقاطعات بين الأنشطة السكنية وباقي النشاطات الأخرى.

[1] عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة في علم الإجتماع الحضري، دار النهضة بيروت، 1983،ص191-192

ت)مرحلة التصميم النهائي:

وهو يعبر عن الإختيار النهائي الذي يفترض فيه أن يكون أفضل الإقتراحات التي تنظم شكل الإستعمال داخل المدينة ،والتصميم الأفضل هو ذلك الذي يحقق أكبر قدر من التوافق بتنظيمها معا بشكل يحقق التوازن بين الوظائف والسيولة والربط مجاليا بشبكات الطرقات وفي التخطيط العام للمدينة لا بد من توفر عوامل التسيير العقلاني للمجال و الإستغلال الأمثل للوقت وتحقيق أكبر قدر من البعد الجمالي.

خلاصة الفصل:

من خلال مفهوم المدينة والتي هي عبارة عن تجمع سكاني وما تناولناه من خلال خصائص المدينة الجزائرية قبل وبعد الإستقلال نلاحظ التغير الجذري للهوية الحقيقية للمدينة الجزائرية لما تعرضت له من تشويه قبل الإستقلال و عدم إعتمادها على تخطيط حضري للمدينة والسكن بعد الإستقلال يمثل هوية وثقافة المجتمع الجزائري ولذلك دائما ما نجد تغييرات المدينة في هياكلها العمرانية خاصة.

مقدمة:

إن الأسرة تعتبر هي الخلية الأولى للمجتمع حيث تقوم إما بتأثر أو التأثير لذلك تطرقنا لخصائص الأسره الجزائرية التقليدية والحديثة وكذلك السمن ومفهومه ووضائفة وسيايه الجزائر السكنية وهذا لأن السكم والأسره هما المأثرات الحقيقيين في عملية التغييرات والتعديلات على السكن إما بالتأثر أو بالتأثير إما من خلال تمثلات أو تصورات الأسر الثقافية والإجتماعية أو من خلاتل انماط السكن المختلفة ومدى الحاجة إلبها لذلك نجد الطلب على السكن أكثر من العرض وهذا ما تحاول الدولة تلبية كأهم ضرورية الحياة، لذلك فامت بوضع سياية سكنية منذ إستقلالها سواء في مراحل النظام الإشتراكي الذي صاحبه مخططات تنموية أما بعد المخططات التي أهمها البرنامج الخماسي كلاهما لعمل حاجيلت الأفراد في قطاع السكن بمختلف سيغة على حسب الفئات والطبقات .

➢ **مفهوم الأسرة**

إن تحديد مفهوم الأسرة يعد في غاية الأهمية باعتبارها الخلية الأساسية الأولى في المجتمع وهي الوحدة الإجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع البشري، لذلك أخذت إهتمام العديد من علماء الإجتماع وتعددت بذلك التعاريف والمصطلحات.

الأسرة هي معجم علم الإجتماع فهي عبارةعن جماعة الأفراد يرتبطون معا براوبط الزواج، الدم. التبني، ويتفاعلون معا وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة وبين الأب والأم وبين الأم والأب والأبناء وتتكون منهم جميعا وحدة إجتماعية مميزة تتميز بخصائص معينة.[1]

كما عرفها"فوجيل ربيل" على أنها وحدة بنائية تتكون من رجل وإمرأة يرتبطان بطريقة منظمة إجتماعيا مع أطفالهما سواء كان الأطفال مرتبطون بهم بيولوجيا أو برابطة التبني.[2]

أما "لندجبرج" فيرى أن الأسرة هي النظام الإنساني الأول وأهم وظائفها هي المحافظة على النوع الإنساني، علاوة على ذلك فإن جميع أنماط السلوك سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية أو تربوية بما فيها عملية الضبط والتنشئة الإجتماعية والترفيه وغيرها ظهرت داخل الأسرة باعتبارها النواة الأولى للمجتمع.[3]

إننا نلاحظ أن الأسرة في الوقت الراهن فقدت الكثير من وظائفها ولم تعد تقتصر عليها وإنما أصبحت تتكفل بها مؤسسات أخرى عديدة منها المدرسه و وسائل الإعلام والشارع وجاء عن ذلك تعقد الحياة الإجتماعية.

---

[1]:عبد القادر القيصر، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في عالم الإجتماع الحضري والأسري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1999 ص33

[2]:محمد عاطف غيث، المشكلة الإجتماعية والسلوك المنحرف، دار المعرفة الإسكندرية1996، ص189

[3]: عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الإجتماع النشأة والتطور، دار المعرفةالجامعية، الإسكندارية ط 1991 ص202

أما " ماكينر " يعرف الأسرة على أنها جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية، يمكن من خلالها إنجاب الأطفال ورعايتهم ونجد داخل الأسرة علاقات تربط بين الأفراد وتقوم على معيشة الروح والروحية معا ويكونان معا أطفالهما وحدة مميزة

وبالتالي الأسرة هي جماعة بشريو منظمة من حيث الشكل والأدوار الموكلة لكل الأفراد، كما أنها المسولة على عملية الضبط الإجتماعي وهذا من أجل استقرار الحياة الإجتماعية في المجتمع وكذا ضبط عملية التنشئة الإجتماعية بمراعاة مستجدات التغير الإجتماعي.

وفي تعريف آخر للوافي علي عبد الواحد فيعرف الأسرة على أنها ربطة إجنماعية بين زوجين وأطفالهما، وقد تكون أكبر من ذلك فيشمل أفراد آخرين شريطة أن يكون مشتركين في معيشة واحدة مع الزوجين والزوجة، وهنا أرجع الوافي إلى شريطة العيش معا بحيث أن العيش ليس شرط من شروط بناء الأسرة وذلك راجع إلى العديد من العوامل كالعاملات في البيوت يعيشون مع أفراد الأسرة لكن ليس أحد أفرادها[1].

بينما في اعتقاد عالم الإجتماع الفرنسي"إيميل دوركايم" أن الأسرة ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين وما ينتجانه من أبناء على ما يسود الإعتقاد ، أنها مؤسسة إجتماعية تكونت لأسباب إجتماعية وبرتبط أعضاها حقوقيا وخلقيا ببعضهم البعض، و يعرفها "مارك" بأنها تجمع طبيعي بين أشخاص إنتظمتهم روابط الدم فألغوا وحدة مادية ومعنوية تعتبر من أصغر الوحدات الإجتماعية التي يعرفها الإنسان[2]

ويعرفها"أوغست كونت" على أنها الخلية الأولى في جسم المجتمع وأنها النقطة الأولى التي تبدأ منها التطور وأنها الوسط الطبيعي الإجتماعي الذي ترعرع فيه الفرد

[1]:حسن عبد الباسط، علم الإجتماع، مكتبة غريب، القاهرة 1982، ط، ص399

[2]: لعمى وردة، الأسرة الجزائرية وجدلية القيم، مجلة البحوث الإجتماعية العدد 10-2015

كما يعرفها سبنسر بأنها الوحدة البيولوجية والإجتماعية، ويعرفها العالم الأمريكي" وارد" فيعتبر أنها منبع المشاعر والأحاسيس الإنسانية والتي تشكل قوة إجتماعية وبنى على ذلك نظريته في الحب على أساس أنه أول خطوة في وجود نظام الزواج وبالتالي تشكل النظام الأسري.[1]

ويعرفها محمود حسن على أنها صورة التجمع الإنساني الأول وهي جماعة أولية بمعنى أنها أساس الإنجاب والتطبيع الإجتماعي للجيل التالي، وهي كذلك الأصل الأول لعادات التعاون والتنافس التي ترتبط بإشباع الحاجات إلى الحب والأمن والمركز الإجتماعي[2].

حيث من خلال هذا التعريف يتجلى لنا مدى إرتباط مفهوم الأسرة عند محمود حسن بالوظائف التي تؤديها كالإنجاب، الأمن، والمركز الإجتماعي لأفرادها.

أما عبد المنعم شوقي فيعرف بأنها نسق إجتماعي يقوم على[3]:

- معيشة رجل وإمرأة معا في مكان مشترك.
- قيام علاقة جنسية يقرها الدين والمجتمع(أساسها الزواج).
- إنجاب أطفال ورعايتهم.
- علاقة متينة تتسم بالخصوصية والإستمرار لفترة طويلة

سلسلة من الحقوق والواجبات(حقوق الزوج والزوجة والأولاد وواجباتهم إزاء بعضهم.

تعتبر قراءة عبد المنعم حسن لمفهوم الأسرة من أهم القراءات لإحتوائها على تحليل يشمل على الجوانب المادية و المعنوية للأسرة وهذا ما يجعلها تحيط بنوع من

[1]محمد أحمد بيومي، عفاف عبد المنعم، علم الإجتماع العائلي،دراسة التغيرات في الأسرة العربية دار المعرفةالجامعية الإسكندرية، 2003 ص21-29

[2]: محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها،دار النهضة العربية، بيروت ط1. 1967ً17

[3]:أميرة منصور قضايا السكان والأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1999 ،ص43

الشمولية وفق النية المجتمعية العربية، ومن خلال هذه التعريفات نستنتج أنها تنطاق من دوافع طبيعية ودوافع إجتماعية، وتتمثل الدوافع الطبيعية في حب الحياة وبقاء النوع البشري وتحقيق الغريزة الجنسية التني ينتج عنها الإنجاب، وكذا التنشئة الإجتماعية أم الدوافع الإجتماعية فإنها تنطلق من أن الأسرة هي تلك الجماعة الأولى في المجتمع التي يربطها رباط الدم بين الوالدين والأبناء وروابط الزواج بين الوالدين وقد تقوم على أساس التبني كما لاحظنا في التعاريف السابقة، وهي أول خلية يتكون منها البناء الإجتماعي حيث أن الأسرة ليست أساس وجود المجتمع فحسب بل هي ناقل الأخلاق والدعامة الأولى للتنشئة الإجتماعية وضبط سلوكات الأفراد والإيطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول درس الحياة الإجتماعية.

➢ **الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية:**

حينما نتحدث عن خصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية فإننا عندئذ نسعى إلى إبراز سمات النموذج الإجتماعي الثقافي للأسرة الجزائرية التقليدية التي إنبثقت منها الأسرة الجزائرية المعاصرة.

تشكلت الأسرة في المجتمع التقليدي، وحدة إنتاجية غير مقسمة، إن تماسك الأفراد داخل هذه البنية الإجتماعية نابع من رابطة الدم، لكي يضمن وحدة الأسرة وتلاحمها أيضا وحدة الملكية سواء كانت أرضا، قطيعا أو وسائل عمل جماعية ...إلخ، حيث يقول محمد الطيبي" فأولوية القرار العائلي على القرار الفردي في مسألة التصرف بالأراضي، حيث أن هذه الأراضي إسمنت العائلة وأحد أسس ترابطها[1].

ونظرا لأهمية الوظيفة الإقتصادية التي تؤديها العائلة لأفرادها في المجتمع التقليدي فإنه كان لا يحدد الشخص كفرد معزول ولكن ينتظر إليه كعضو في أسرة محددة، إذ كان إسم الأسرة يمثل بطاقة تعريف يجي المحافظة عليها وحمايتها [2]، أي أن الفرد في الأسرة الجزائرية التقليدية لاغ ينظر إليه كأنه فرد وإنما ينظر إلى كل فرد على أنه عائلة أي فعل يقوم به يشمل العائلة أو الأسرة .

وأهم ما يميز الأسرة الجزائرية التقليدية ذلك الحاجز بين الجنسين وهو حاجز سميك يرتكز على فكرة المحافظة على البقاء الأخلاقي والجسدي للمرأة وإعتبارها أن مهمة مقتصرة على التنظيم المنزلي من طبخ وغسيل وغيرها من شؤون المنزلية المختلفة وتبرز مكانة المرأة كلما كان عددا أولادها كبير خاصة من جنس الذكور،

[1]:دحمان سليمان، ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية، العلاقات مذكرة لنيل شهادةالماجستر، تلمسان 2005-2006

[2]:الوحشي أحمد بيري، الأسرة والوزاج مقدمة في عالمالإجتماع العائلي طرابلس الجامعة المفتوحة 1998، ص71

فهم مركزالإهتمام في الأسرة الجزائرية وكما تتميز العلاقة القائمة بين الأب والأبناء بالإحترام للأب ويظهر ذلك من خلال الحياء وعدم الكلام بصوت مرتفع أمام الأب[1].

إن بعد الإستقلال والتغير الذي مرت به الأسرة بدأت تزول العديد من ملامح الأسرة التقليدية كالحياء مثلا والإحترام وذلك ما نلاحظه ديار المسنين والعجزة.

كما تعتبر الأسرة الممتدة الخلية الأساسية في المجتمع الجزائري وهو تجمع الأقارب تحت سلطة واحدة تضم أجيال متعددة في تجمع حميمي، فالأسرة الممتدة هي الوحدة الأساسية فهي تضم مجموعة من الأسرة النووية حيث أن الأسرة الجزائرية شأنها شأن الأسرة العربية التقليدية من حيث مبدأ الأسرة الممتدة، يعود النسب إلى الأب والجد بإعتبارهما القائد الروحي للجماعة الأسرية وينتظم فيها بانتظام حياة الأفراد وكل ما يسمى بالتراث الجماعي الذي تحافظ عليه بواسطة نظام الجماعة الذي يؤدي إلى تماسكها، فالأب ينسب إليه الأولاد أما الأم يبقى إنتماؤها لأبيها[2].

تميزت العائلة الجزائرية التقليدية أيضا بالهرمية أو الطبقية، حيث أن تقسيم العمل والنفوذ والمكانة كان على أساس الجنس والعمر في السلطة بيد كبار السن من الذكور على رأسهم رب العائلة وهذا ما شكل هرما سلميا لتوزيع السلطة وعلاقات إجتماعية تراتبية، وتقسيما إجتماعيا خاصا: قسم خاص بالرجال ويمنع على النساء وقسم خاص بالنساء ويمنع على الرجال ويكون داخل المنزل ويحضرعلى الرجال البقاء فيه، كما أن الأسرة التقليدية كانت تمتاز بتعدد الزوجات وتتسم أيضا بالزواج الداخلي على أساس تمتين رابطة الدم وإبقاء الإرث عكس الزواج الخارجي الذي يبنى على المصالح الإجتماعية وتلإقتصادية والسياسية القاهرة.

[1]:مصطفى بو تشوفنت،ترجمةأحمد دهل،العائلة الجزائرية(التطور والخصائص الحديثة، ديولن المطبوعات الجامعية الجزائرية1984، ً37

[2]:أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، ديولن المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1968، ص154

الأسرة التقليدية نشأة في أغلبها على أساس رابطة الدم وذلك للحفاظ على الصلات القرابية وحتى لا يخرج الميراث من الأسرة إلى أسرة أخرى كما تتميز بلإنفصال بين فضاءات الرجال والفضاءات الخاصة بالنساء وكثرة الأطفال ميزة العائلة التقليدية وفخر كل أسرة.

خصائص الأسرة الحضرية:

إن الأسرة الجزائرية مرت بعدت مراحل تاريخية جعلتها تتغير عن ما كانت عليه وخاصة بعد الإستقلال والهجرة من الريف إلى المدينة مما جعل خصائص الأسرة الجزائرية تتغير.

ولأن الأسرة الجزائرية جزء لا يتجزأ من المجتمع وصورة له فإن التغيرات التي أصابت المجتمع الجزائري كان لها اثرها على الأسرة ولعل الإنتقال من الريف إلى الحضر قد أفقد الأسرة الجزائرية شكلها كأسرة ممتدة وأصبحت شيئا فشيئا نحو الأسرة النووية حيث يستقل الزوجين في منزل مع الأولاد ومع بداية ظهور هذا النوع من السر الجزائرية تميزتبكثرة الإنجاب إلا أنها لم تتحذ الشكل الحقيقي للأسرة النواة، فكانت ولا زالت تحتفظ في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة وغير بعيد عم السياق الزمني فإنه بعد الإستقلال بدأت تشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين الخصائص الحضرية والريفية وهذا على مستوى الجيلين الأول والثاني من النازحين[1].

أي أن الهجرة الريفية التي كانت بعد الإستقلال إلى المدن غيرت في مورفولوجية الأسرة وحولتها من أسرة ممتدة إلى أسرة ننووية محافظة على ملامح الحياة الريفية.

[1]: محمد السويدي، مقدمة في دراسة مجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية ط.1986، ص89

إن في الأسرة التقليدية كانت العلاقة بين الزوج والزوجة يغلب عليها الطابع التسلطي أي تسلط الزوج على الزوجة وعدم المساواة في الأخذ والعطاء بين الزوج والزوجة ذا كان الزوج ينفرد في إتخاذ القرارات الخاصة بمستقبل العائلةومصيرها[1]

أما العلاقة بين الزوج والزوجة في الأسرة الحضرية أصبحان يمثلان البؤرة لنمط الأسرة الحضرية حيث أن العلاقة الأسرية أصبحت تتميز بالقوة والتماسك والفاعلية وذلك لأنها أصبحت مستقلة في سكنها عن سكن الأقارب والأسرة الحضرية تعتمد على الإحتكاك المباشر بين الزوج والزوجة وكذا الأبناء حيث أصبحت المرأة تؤدي دورين إجتماعي و دور ربة البيت ودور العاملة خارج المنزل.

وجاء في دراسة " ناصر ثابت" أن عمل المرأة أدى إلى زيادة المشاكل العائلية نتيجة المنازاعات حول سلطة إتخاذ القرار داخل المنزل إذ أن عمل المرأة يؤدي إلى إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة، حيث أن هاته العملية أصبح لها تأثير عميق على الزوج والزوجة[2].

حيث أن المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية هذا التحول في نمط الأسرة ضاحية تغيير في الوظائف والأدوار والعائلات العربية عامة والأسرة الجزائرية حاصة، وذلك مما عانته الجزائر والدول العربية من حروب.

وتمتازالأسرة الحديثة بالحريات الفردية فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية لا سيما إذ بلغ السن الذي يضفي عليه هذه الأصلية وبالتالي تصبح له إهتمامات خارج الأسرة، والأم العاملة لها دائما إرتباطات وإلتزامات بميدان العمل، والأب كذلك دائم

[1]: علي الوردي. دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط1، مطبعة الهاني بغداد، 1985، ص231
[2]:ثابت ناصر، المرأة التنمية والتغيرات الإجتماعية المرافقة، دراسة إجتماعية ميدانية الكويت، 1983. ص102

الإنشـغال خـارج الأسـرة، ومـن هنـا لـم تعـد السـلطة الأبويـة مـن المفـاهيم الرائجـة فـي الأسرة الحديثة خاصة المجتمعات الغربية[1].

إلا أنــه ورغـم التحــولات التــي مــرت بهــا الجزائــر والتغييــر الإجتمــاعي الــذي طــرأ عليها إلا أن الأسرة الجزائرية الحديثة في الواقع لا زالت تحافظ على السلطة الأبوية.

[1]: حنان مالكي، الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية، التقليدية والحديثة، مجلة العلوم الأنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثاني والعشرون، ص54

➢ السكن في الجزائر

- **مفهوم السكن:**

يشير إلى الإطار المادي الذي يشبع فيه الإنسان أكثر حاجياته ويقضى فيه معظم أوقاته وهو أحد العناصر لإعادة قوة العدل، بدونه يصبح السلام الإجتماعي في خطر وهي أولوية مادية عند الأفراد وليس معنى ذلك أن الأفراد والأسر تسكن لمجرد الإيواء واللجوء، وإنما يمثل حاجات فيزيولوجيا إجتماعية سيكولوجيا وثقافية[1].

ويعرفه"بيار جورج" هو رمز الخصوصية أو المكانة والتمايز وهو عنصر أساسي لإرتباطه مع الفرد والعائلةو الوسط الإجتماعي والصلة مع افيطار التاريخيوالوظيفي والعملي معا، وهو يصنع نموذجا من الإنسانية[2].

فالمسكن وسيط بين الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه إذ أنشكل المسكن و مستوله تحدده المعايير الإجتماعية السائدة والعلاقات والعبادات والثقافات وحتى العادات والتقاليد، ويعرف بأنه المقر الذي يلجأ إليه الإنسان ليقضي فيه جزءا معتبرا من يومه والسكينة والإستقرار شروط ضرورية للإنسان من أجل تجديد نشاطه وبالتالي المقدرة على مواجهة أعباء الحياة بحيث هو ضرورة حتمية منذ القدم وعرفه الإنسان القديم على شكل مغارة لتتطور وتصبح مسكنا في أيامنا[3].

في اللغة العربية يحمل المسكن عدة مصطلحات :بيت ، منزل، مأوى وتعرف على أنها مكان الإقامة، وهو الذي يؤمن استقرار حياة الإنسان فقد ارتبط اسم البيت بمعنى العائلة لأن البيت هو رمز العائلة، أما المنزل مكان النزول من ينزل، نزولا، منزل، أي الحلول بالمكان والتوطن فيه والمسكن هو المنزل الذي تسوده العلاقات الإنسانية الذي يعمل على تماسك الأسرة و رفيها و ترابطها وفيها يبلور كل فرد ذاته وكيانه

[1]:عبد الحميد دليمي، مفال الإتجاهات النظرية حول مشكلة الإسكان، الباحث الإجتماعي، جانفي 2004، العدد 5، ص106
[2]: نهى السيد فهمي، المشاكل الإجتماعية للإسكان، مجلة التنمية، 1988، عدد 5، ص41-42
[3]: الصادق مزدهرة، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الجزائر1995، ص56

الإجتماعي و يحمي حياته الخاصة بشكل عادي وتكن بذلك من أهم حاجات الأسرة والفرد وشكل من أشكال ثقافتهم المادية.

يعتبر المسكن من أهم المؤشرات التي تعكس قدرات المجتمع الحضارية المادية وخاصة الإقتصادية منها ودليلا مترجما لماضيه وحاضره، وتبعا لأنماط السكن وإرتقائها ومواد البناء المستخدمة فيها ومدى تور التحضيرات الصحية بها والتي من خلالها يمكن الحكم على درجة صلاحية تلك المساكن ومدى قدرتها على توفير الراحة لساكينها[1].

فتعريف السكن من حيث الشكل يتميو من خلال مظهره الخارجي باختلاف المساكن وعدم تجانسها، لا من حيث الشكل الهندسي ولا من حيث مادة البناء المستعملة في تشييدها، فالمساكن هناك من تقع في مجال مفتوح والبعض يقع في محال مغلق، وأما من حيث المضمون تختلف المساكن في تقسيماتها الداخلية فهناك مساكن تتكون من غرفة واحدة و مساكن أخرى تتكون من غرفتين فأكثر و تختلف الغرف من حيث الحجم والمساحة من مسكن لآخر[2].

المسكن عند حسن فتحي هو تعبير عن الذات وجزء من طبيعة الإنسان وهذا التغير يكون ناتج من القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة فالمنزل هو مرآت لشخصية العائلة، كما أنه من أهم مقتنيات الإنسان المادية وبقدر توفره وملائمته لإحتياجات الفرد في المجتمع بقدر ما يتوفر الإستقرار الإجتماعي لهذا المجتمع كما أنه نشاط إنتاجي خلق له مجموعة من الخصائص تتحدد بمجموعة من القرارات التي يتخذها أفراد معنيين بالبناء، وهذا النشاط الإنتاجي يرفع من رفاهية المجتمع ويزيد من قدرته الإنتاجية، مع ضرورة أن يوفر الجمال و الإحتياجات المادية، هذا الجمال ليكون نافع

[1]:رجاء مكي طبارة، مقارنة نفسية إجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع. بيروت 1995، ص86-88

[2]: توفيق محمد خيضر، مبادئ في الصحة والسلامة العامة، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2010، ص96

و إفـاده بالإحتياجـات اليوميـة لقاطنيـه، فـإذا كـان التصـميم مناسـب و معبـرا عـن المـواد والبيئـة والوظيفـة المطلوبـة منـه فإنـه لا بـد وأن يكـون جمـلا، كمـا أن التنـوع النـاتج عنـد إختلاف أحتياجات المستعملين يعطي توافق واتساق بصري جميل[1].

ةتعـرف لبتابـانLITABAN إحـدى خبيـرات الإسـكان بمجـال العلـوم المنزليـة فـي الهنـد المسـكن علـى أنـه المكـان الـذي يقـيم فيـه أفـراد تـربط بيـنهم روابـط وتعـاطف، وهـو المكـان الـذي يقـيم فيـه أفـراد تـربط بيـنهم روابـط وتعـاطف، وهـو المكـان الـذي ينبـع منـه علاقـه المحبـة بـين الأبـوين وبـين كـل فـرد فـي الأسـرة والتـي يسـعد بهـا الصـغار والكبـار وهـو المكـان الـذي يـنعم فيـه الفـرد بالراحـة والخصوصـية والـذي يشـعر فيـه بالأمـان وهـو المكـان الـذي ييسـعد فيـه الفـرد بممارسـته لهواياتـه، وهـو المكـان الـذي يحفـظ فيـه خزانـة مالـه، وهـو المكـان الـذي يعـيش فيـه الفـرد بـإحترام الآخـرين والوفـاء ولإخـلاص والأمانـة، وهـو مكـان لممارسـات الهوايـات والإبـداع وتضـيف أنـه مـن المسـلم بـه فـي عصـرنا الحاضـر أن حـق السـكن هـو أحـد الحقـوق الأساسـية والمشـروعة للإنسـان، هـذا الحـق يتسـم بأهميـة خاصـة فـي سـائر بـلاد العـالم عامـة وفـي العـالم العربـي خاصـة حيـث اقتنـاء المسـكن يسـكل أحـد القـيم الإجتماعيـة، ويرمـز إلـى الهويـة الشخصـية والأسـرية وهـو حـق وذلك دليل لكرامة الأسرة وإنتمائها[2].

- **وظائف المسكن:**

يقـدم المسـكن عـدة وظـائف للافـراد والأسروخاصـة الوظـائف أساسـية بالنسـبة لهـم أنطلاقا من شكل المسكن وتصميم وعدد الغرف التي تتكون منها.

حيـث يوضـح عبـد الحميـد دلمـي بالإسـتناد علـى ماقدمـه robert leroux فـي دراسـة حول إيكولوجية الإنسان أن المسكن يستجيب إلى ثلاث وظائف:

[1]:كمال محمود كمال الجبلاوي، حلول نابعة من السكان لحل مشكلة الإنسان من خلال الإمتدادات، ط1، 2012، ص43
[2]:سلوى محمد سعيد، الإسكان، المسكن والبيئة، دار الشروق، جدة، 1986، ص17-18

- ✓ يقي الفرد من العواصف والأمطار والثلوج
- ✓ يحافظ على الفرد من العدوان الخارجي
- ✓ يحافظ على الأشياء السرية[1]

أي أن المسكن وظيفته تكمن في حماية الفرد والأسرة من كل خطر خارجي سواء كامن طبيعيا أو نثريا.

كذلك بلإعتماد على ما قدمه جاكلين بالمادة في دراسة حول مشكل السكن أنه يلبي أربع وظائف أساسية وهي:

1. يحمي الفرد من العالم الخارجي و شرح قول هذا بعبارة (لا يراني أحد إلا في الحالة التي أريد فيها ذلك)
2. وظائف حفظ الأنا في وسط المجال الذي تعيش فيه العائلة، يجب على السكن أن يوفر لكل فرد من أفراد الأسرة الإنتقال في المجال الذي يشتغله الآخر.
3. وظائف الضمانات الإجتماعي وتكوين وحدة الأسرة أي على السكن يجب أن يوفر مجالا خاصا بالأطفال ويوفر مكان للتركيز النفسي والإستهلاك العاطفي.

يجب أن يوفرأيضا مجالا يسمح لكل عضو من أعضاء الأسرة أن يقوم بدوره و يتطور.

وظائف الإستقبال والحياة الإجتماعية، التنظيم الحر للمجالات وظيفة الحفاظ على الأشياء القديمة وإمكانية إدماج وسائل الحياة العصرية، مكان للغسالة والمكيف والوسائل الإلكترونية[2].

[1]: سهام وناسي، النمو الحضري ومشكلة السكن، رسالة ماجيستر جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008،2009، ص117
[2]: المرجع نفسه، ص118

أي أن وظيفة المسكن هو خلق تقارب بين أفراد الأسرة وحمايتهم من الأخطار والأضرار، يوفر لهم الأمن بالدرجة الأولى ثن من ذلك الراحة النفسية والإجتماعية وذلك بإستقرار الإنسان في فضاء يعتبر حاجة فيزيولوجية ونفسية وإجتماعية وثقافية

- **سياسة السكن في الجزائر:**

بعد الإستقلال وجدت الجزائرنفسها في وضعية جد متدهورة في مختلف العلاقات الإقتصادية، الإجتماعية، الإدارية أو الثقافية في وضعية تحتاج إلى إعادة النظر في التركيب والتسير لذلك لم يحظى قطاع السكن بإهتمام كبير من طرف السلطات والذين اعتقدوا بأن هجرة العديد من المعمرين بأعداد ضخمة توفر حاجيات السكان مما جعل الدولة تطمئن ضنا منها أن تاميم الرض وإحياء النشاط الزراعي سيساهم في رجوع سكان الضواحي إلى السكن بالريف وتحفيض فقط طلبات السكن بالمدن.

فكان اتجاه الدولة إلى إعادة بناء القرى المدمرة وذلك بهدف تحقيق الهجرة المعاكسة للأرياف والقرى كخدمة الأراضي الفلاحية، مما ادى إلى تأجيل بناء مساكن في المدن من خلال الإستفادة من سكنات الأوروبيين وكانت النتيجة تأحر قطاع السكن بالنسبة للقطاعات الأخرى، مما خلق أزمة السكن[1].

فعرفت الجزائر مجموعة من المخططات الإنمائية كان أولها المخطط الثلاثي الأول 1967ـ1969 وآخرها المخطط الخماسي ويتضمن كل مخطط مجموعة من التوصيلت التي تتعلق بمسألة السكن في محاولة التخفيف من حدة أزمة السكن ومحاولة تحقيق أهداف وإنجازات لقطاع السكن.

المخطط الثاني 1967-1969

[1]: خير الله عمار، تنظيم التنمية والبحث الإجتماعي، محاولة تطبيق منهج الإشتقاق حلة الجزائر، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد130، أوت1994، ص90

هو أول محطط بدأت به الدولة الجزائرية والذي توجهت فيه الدولة الجزائرية إلى الإقتصاد إلى الإقتصاد وذلك بعد إختبارها للمهج الإشتراكي كنظام إقتصادي من اجل تقرير التنمية الوطنية وحاولت تطوير قطاع الصناعة خاصة الصناعات الثقيلة، بحيث تعتبر الجزائر أنذاك قطاع السكن كقطاع له فعالية والتأثير اللا زمين لدفع عجلة التنمية لأنه لا يخلق مناصب شغل دائمة لسكان عكس التصنيع[1].

المخطط الرباعي الأول 1970-1973 :

يعتمد هذا المخطط على مبدأاللامركزية في السياسة العمرانية وتعتبر الخطوة الأولى والفعليةلعملية التنمي بالجزائرحيث سطر هذا المخطط البرامج الإستثمار والإجتماعية والثقافية حيث كان يرمي إلى تحسين ظروف الأفراد والأسر وإرضاء طلباتهم وتلبية حاجاتهم الأساسية من بينها السكن حيث تم تسطير 45000 سكن حضري خاصة وأن المدن عرفت تمركز سكاني كبير من خلال النزوح الريفي و24000 سكن ريؤفي من أصل 40000 سكن ريفي برمج إنجازه[2].

المخطط الرباعي الثاني1973-1977 :

تعتبر هذه المراحل التي أعطت دفعا إقتصاديا وطنيا وأعطت مجالات واسعة للإستثمار خاصة الثقيلة منها، وفيما يخص قطاع السكن نلاحظ أن هذا المجال عرف بدوره إرتفاع من برنامج الرباعي الثاني حيث ارتفعت نسبة الإستثمار في قطاع السكن إلى 7.5% بعد ماكانت 5.5 %في المخطط الرباعي الأول وذلك لنمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خاصة المدن بسبب النزوح الريفي حيث جاء في البرنامج الرباعي الثاني شطرين من السكنات برنامج السكن الإجتماعي الحضري

[1]:محمد بلقاسم حسن بعلول، سياسة التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية1999ص190

[2]:بن جدور فاطمة الزهراء: المشاريع السكنية الجديدة في الجزائر بعد الإصلاحات دراسة ميدانية لولاية غليزان رساله ماستر 2014/2013،ص57،58

والـذي كـان مخطـط فيـه الوصـول إلـى 100.000 تكـن مـن بدايـة الثمانينـات حيـث تـم توزيـع 90.000 سـكن خـلال هـذه المرحلـة حـد أدنـى وفـي هـذا البرنـامج أيضـا عرفـت إنجـاز سـكنات ريفيـة وهـي بـامج خاصـة بالبنـاء الـذاتي ومحاولـة إهتمـام 1000 قريـة أشـتواكية كمـا تـم الإنطلاقـة فـي إنجـاز أكثـر مـن 300 قريـة فلاحيـة وإنجـاز 20.000 سـكن ريفـي فـي إيطـار تحـديث وتوسـيع القـرى المتواجـد، حيـث أن هـذا المخطـط تنميـة فيما يخص قطاع السكن[1].

مرحلة المخططين الخماسية1980-1989

مـن خـلال مـا حققتـه المخططـات السـابقة، جـاء المخطـط الخماسـي الأول 1980ـ1987 المخطـط الخماسـي الثـاني مـن 1984 إلـى غايـة1989 بترسـيم سياسـة سـكنية جديـدة والعمـل علـى تنظـيم المـدن القديمـة توسـيعها وتطـوير الحيـاة السـكنية فـي الريـف و تحـديث مراكـز الحضـرية وبعـث مـدن جديـدة فـي منـاطق الهضـاب العليـا والعليـا والصـحراء خـلال مرحلـة الحماسـي الأول أمـا الخماسـي الثـاني حظـي قطـاع السـكن فيـه بأهميـة وأولويـة كبيـرة فـي توزيـع البـرامج الإسـتثماري الإجتماعيـة حيـث عـرف المخططـين الخماسـي توزيـع 613388 سـكن وقـد سـجل فـي سـنة 1986 اعلـى مراحـل التوزيع[2].

تعـددت المخطـات التنمويـة بـالجزائر وذلـك لسـبب فشـل المخططـات التنمويـة فـي الجزائـر وذلـك بعـد وصـول إلـى الأهـداف المرجـوة خـلال كـل مخطـط خاصـة وأن الطلـب علـى السـكن فـي زايـدة كلمـا زاد النمـو الـديمغرافي وعـدم وجـود تخطـيط حقيقـي بسـبب الإسـراع فـي لإنجـاز وتيـرة السـكن حيـث أن كـل برنـامج سـطرته الدولـة لا ينجـز بصـفة كلية.

[1]:بن جدور فاطمة، فاطمة الزهراء، المرجع السابق ص261

[2]: محمد بلقاسم من بهلوم، سياسة تخطيط التنمية. وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية،1999،ص61

مرحلة ما بعد المخططات التنموية:

مرحلة ما بعد اصلاحات التنموية التي جاءت بعد الخماسي الثاني سنه1990 التي شهدت فيها البلاد عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي بسبب الأمن حيث تسبب في ركود أقتصادي مما سبب ضعف في التمويل لمختلف المحططات التنموية كما سجل في هاته المرحلة تدمير في التجهيزات العمومية والمنشآت القاعدية حيث شهدت المرحلة ما بين 1990 إلى 1997 إنجاز 800 ألف وحدة سكنية كما شهد قطاع السكن بعد 1999 تطورات هامة مجال تجسيد البرامج السكنية.

مرحلة ممتدة ما بين 1999 إلى غاية سنة 2005: عرفت الجزائر إهتمام كبير بقطاع السكن حيث وضعت الدولة أستراتيجية للقطاع السكني بإنجاز مليون سكن مع نهاية 2009 وهذا ما جاء تجسيده ما بين 2005 إلى غاية 2009 من خلال البرنامج الخماسي الذي عرف إنجاو مشروع المليون سكن وقد خصصت الدولة مبلغ مالي قدره 1550 مليار دينار جزائري وهذا المبلغ موزع على حصتيين 850 لتمويل مشروع المليون سكن ونحو 700 مليار لتهيئة والتحسين العمراني[1].

حيث من خلال ملاحظتنا للمخططات التنمية ومراعاة ما بعد الإصلاحات التي جاءت والتغيير في النظام الإقتصادي والسياسي للبلاد هو محاولة البلاد الإسراع في بناء العديد من السكنات حيث أن الإستراتيجية كانت تشمل كمية دزن مراعاة النوعية و هذا ما أدى بفشل العديد من المخططات السكنية.

الصيغ السكنية في الجزائر:

لقد تعددت الصيغ السكانية في الجزائر وذلك حسب تعدد الطبقات الإجتماعي والمراحل السياسية من بين هاته الصيغ مايلي:

[1]: حاج موسى سليم، السكن الجماعي الإيجاري بين القانةن والتطبيق، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، 2015_2016، ص17

- **السكن الإجتماعي:**

يعرف السكن الإجتماعي على أنه سكن ممول إجمالا من طرف الدولة يبلغ حجمه 3 غرف بمساحة مسكونة مقدرة ب 60 مربع' ويبقى السكن الإجتماعي أحد إهتمامات الدولة للفئات المحرومة وذوي الدخل الضعيف أي إلى الطبقة الكادحة في المجتمع التي لا يتجاوز دخلها 24000 دج وليست لهم قطعة أرض ولم يستفيدو من قبل من مسكن أو بناء أو دعم من طرف الدولة حيث المرسوم التنفيذي رقم 42.98 المؤرخ في 1 فيفيري 1998 المحدد لشروط وإجراءات للإستفادة من المساكن العمومية ذات الطابع الإجتماعي المعروفة للإيجار[1].

- **السكن التساهمي الإجتماعي أو السكن الترقوي المدعم:**

ويعتبر السمن الترقوي المدعم صيفة جديدة لصيفة السكن الإجتماعي التساهمي LSP سابقا زهي موجهة لذوي المدخل المتوسط الذين لا يقل دخلهم عن 24000 دج وأن يكون أفل ب 5 مرات من الحل الوطني المتوسط جاء سنة2010.

- **السكن البيع بالإيجار:**

ظهر هذا الشكل من العرض السكني طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 105/01 المأرخ في 23أفريل 2001 الذي يحدد شروط وطرق الحصول على مساكن منجزة من أموال عمومية عن طريق البيع بالإيجار وهو موجه للهيئات التي لا يتجاوز مدخولها 5 أضعاف للمتوسط الدخل حيث يقدم الطلب على مستوى وكالة الترقية العقارية AADL بحيث تدفع فيه25 % من قيمة السكن في البداية[2]، وهي صيفة تسمح

[1]: لمياء فالق: السكن التطوريفي مدينة خنشلة، الإنعكاس على المجال وعلى الإنتاج السكني، جامعة منصوري بسكرة، مذكلرة تخرج لنيل شهادة الماجستر، 2006، ص32

[2]: المرجع نفسه، ص33

بالحصول على مسكن بعد إقرار شراءه بملكية تامة بعد إنقطاع مدة الإيجار المجددة في إيطار عقد مكتوب.

- **السكن التطوري:**

تعود هذه الصيغة أساسا إلى إنجاز نواة سكنية لمساحة أرضية صغيرة للأسر متوسطة الدخل التي تتحمل تكاليف أتمام أشغال البناء إلى جانب الحصول على إعانة مالية تقدمها الجماعات المحلية وقد ظهرت هذه الصفة سنة 1995، غير أنها عرفت فشلا مما أدى إلى توقيف مشاريع جديدة برمج إنطلاقها سنة1998 وهذا للعجز عن إهتمام الأشغال نظرا للإرتفاع أسعار البناء وعدم قدرتهم المالية وغياب عملية المتابعة والإشراف.

- **البناء الريفي** :

يندرج السكن الريفية في إيطار التنمية الريفية و يهدف لتنمية المناطق الريفية وتثبيت الساكنة المحلية، ويشمل في تشجيع الأسر لإنجاز سكن لائق في محيطهم في إيطار البناء الذاتي تتمثل مشاركة المستفيد في الحالة في توفير قطعة أرض تكون لأه ومشاركته في تنفيذ وإنجاز السكن[1].

من خلال مالاحظناه في الصيغ السكنية تجد إختلاف الصيغ خاصة بين السكن الإجتماعي والريفي وباقي الصيغ المتوجهة للأفراد متوسطي الدخل والتي منها مالم تنجح وتنجح وذلك لتعدد الصيغ وعدم إتمام البرامج السكنية وهذا ما نلاحظه في سكنات البيع بالإيجار خاصة عدل2000,2003 حيث أن الدولة ليست لها تخطيط واضح أو إستشرافية لهاته الصيع ولكن ما يهمها هووضع البرامج السكنية.

[1]: بن غربي الميلود: توجهات السياسة العامة في الجزائر، السياسة السكانية نموذجا،مجلو جيل الدراسات والسياسة والعلاقات الدولية، العدد15، ص89

إستنتاج:

لقد عرفت الأسرة الجزائرية تغيير إجتماعي ملحوظ و ذلك من خلال تغيير خصائصها من التقليدي إلى الحضرية ومن ممتدة إلى نووية وذلك راجع إلى تغيير في نمط السكن الذي ورثته الجزائر من الإستعمار الروبي وكذا السياسة السكنية المنتهجة من طرف الدولة والتي أعتمدت على كمية دون مراعات النوعية و ذلك بإختلاف الصيغ الموجهة للأفراد، حيث أن السكن لا بد أن يراعي خصائص الأسر وثقافتها من أجل نجاحها.

البيانات الشخصية:

الجنس	الحالة العائلية	أفراد الأسرة	نوع السكن
ذكر	متزوج	5أفراد(الزوج،الزوجة،وثلاثة أطفال)	ملك
أنثى	مطلقة	4أفراد(الأم وثلاثة أطفال)	ملك
ذكر	أعزب		ملك
أنثى	مطلقة	فردي(الأم والبنت)	ملك
ذكر	متزوج	4أفراد(الزوج الزوجة وطفلين)	ملك
ذكر	متزوج	5افراد (الزوج والزوجة وثلاثة أطفال)	ملك
ذكر	متزوج	6أفراد(الزوج والزوجة وطفلين وطفلتين)	مستأجر
ذكر	متزوج	4افراد(الأم وإبنين وزوجة الإبن)	ملك
أنثى	مطلقة	4أفراد(الأم وإبنين وزوجة الإبن)	ملك
أنثى	مطلقة	3أفراد(الأم والإبن والإبنة)	ملك
ذكر	متزوج	3أفراد(الزوج والزوجة والإبن)	ملك
ذكر	أعزب		ملك
ذكر	متزوج	4أفراد(الزوج والزوجة وطفلتين)	ملك
ذكر	متزوج	الزوج والزوجة	ملك
ذكر	متزوج	الزوج وزوجة وطفل	ملك

- **واقع العلاقة بين التصميم والساكنة**
  - **ملائمة المسكن:**

إلتمسنا من خلال المقابلات التي أجريناها مع عينة البحث بأن أغلب المبحوثين راضيين في المسكن ومنسجمين معه ، خاصة وأن المسكن ملك لأغلبيتهم وهذا ما جعل أفراد العينة في أريحية وذلك لإستقرارهم في المسكن الخاص بهم حيث يقول المبحوثون بالمقابلة رقم 1وهو متزوج وأب لثلاثة أطفال وذلك خلال السؤال عن السكن الحالي إن كان مناسبا أم لا فأجابنا كالتالي(مناسب ليا والحمد لله يا رب راني في نعمة بحيث نجد أن السكن مناسب خاصة أن الأسرة ،بحيث يتضح أن الفضاء السكني مناسب للأسرة الغير منه ، فهي أسرة الغير ممنه،فهي أسرة نورية لمعظم المبحوثين أو كلهم ومن هنا نرى أن الحالة العائلية للساكن هي التي جعلته يفرضا بالسمن وهذا أما نجد عند المبحوثون في المقابلة رقم "3 "وهو أعزب والذي يرى أن توزيع الغرف والسكن ملائمين له حيث يقول" توزيع الغرف بالنسبة ليا عادي" كما يقول أيضا عن السكن مناسب ليا ها أنا وحدي براسي خير من القراج لي كنت فيه البرد والنو تاكل فيا ومن هنا نستخلص أن الحالة العائلية لها دور كبير في رضا التكييف مع المسكن كما أن الوضعية السابقة لمحل الإقامة أو السكن له دور كبير أيضا إلا أن الوضعية 03 جماعية والحالة الإجتماعية تجعل اللأفراد راضيين عن المسكن مصدر استقرار وأمن من حرارة الصيف و برودة الشتاء، الأمن من قساوة الطبيعة وخاصة أن نقص الأفراد وضعيتهم السكنية السابقة لم تكن ملائمة للحياة الإنسانية بحيث أن السكن في محل تجاري خالي من أدنى شروط الحياة والسلامة وهذا ما يجعلنا نلاحظ أن الحاجة للإستقرار والإيواء هي التي تفرض على الساكنة الرضا بالمسكن، بحيث يوفر لهم الراحة النفسية والجسدية دون وجود أي عراقيل وذلك راجع إلى تملك السكن والشعور بملكيته والإستقلالية والحرية داخله، كما أن المسكن الخاص بهم ورضاهم عنه راجع أيضا إلى الوضعية المادية الضعيفة من الساكنين بالسكن العمودي، الذي يوفر عليهم موارد مالية وذلك يرجع للإعانات التي تقدمها الدولة بحيث يقول أحد المبحوثين وهو متزوج وأب لثلاثة أطفال يقول: "مناسبني ما عندي حتى مشكل فيه، صابر ملي كنت كاري عند الغاشي دورور لي تصورو يروحلك فالكريا والضووالماء،ما طيقش حتى تزيد في روحك ولا في

ولادك، الحمد لله تقدر دير بزاف صوالح وتلم دراهمك وتزيدهم في ولادك " ومن هنا نلاحظ أن السكن العمودي والذي تتحمل الدولة على عاتقها مسؤولية البناء والإنشاء والدعم المادي له يوفر لساكنه ظروف إقتصادية ومالية أحسن من الوضعية التي كانو يعيشونها من قبل مما يجعلهم راضيين عن المسكن، حيث نلاحظ أن السكن العمودي الذي تتكفل به الدولة ليس مجرد مأون وإنما مصدر إدخال للمال، وهذا ما يجعل حياة الأفراد مناسبة داخل هاته المساكن ولاحظنا أيضا أن الرضا عند أحد المبحوثين وهو ليس مالك أصلي لسكن وإنما مستأجر متزوج وأب لطفلين وطفلتين حيث لمسنا رضاه عن المسكن المستأجر بقوله" كون مايناسبنيش كون مانيش كاري على مولاه كون دبرت جيهة وحداخرا" وهنا يرى أن السكن ملائم من حيث الوظيفة التي يأديها لساكنين فتكيف الأسرة على المسكن والرضا عنه جاء نتيجة الوظيفة السكنية التي يؤديها ولا تقتصر على ذلك فحسب بل حتى الجانب المادي والمعنوي .

كما أن ملكية السكن هي ما تجعل الساكنين راضين عم المسكن حيث يقول أحد المبحوثين في المقابلة رقم 04 وهو متزوج وأب لطفلتين" مناسب ليا أنا وزوجتي وولادي كيما يقلك حماري ولا عود الناس اوموا لبنادم يريح في دارو الدار قبر الدنيا يا خويا لمهم تغطي راسك وتضمن مستقبل ولادك ودراهم لكريا تزيدهم في سكنتك وولادك" وهنا نلاحظ أن عدد أفراد الأسرة والشعور بملكية السكن والإستقرار والإطمئنان على مستقبل الأبناء يجعل الساكن راضي عن مسكنه خاصة وأن عدج أفراد الأسرة يلائم السكن من حيث عدد الغرف، وملكية السكن بالنسبة لهم هي الوظيفة الحيوية بالنسبة لهم بسبب تأمينهم واستمرار حياتهم الإجتماعية وما يقدمه لهم من راحة نفسية وإجتماعية ومادية ومعنوية، مما يسمح لهم بالقيام بدورهم الإجتماعية بشكل عادي وطبيعي وفعال أي أن الحاجة إلى السكن وحرية إستغلاله وتملكه هي السبب الرئيسي والأساسي الذي جعل أفراد العينة راضيين عن السكن والقبول به ومن تحليلنا هذا الرأي أن الأسرة الجزائرية مرت بتغير إجتماعي واقع وذلك من أسرة ممتدة تتكون من الجد والجدة والأب والأم والأحفاد إلى أسرة نورية تتكون من الزوج والزوجة والأولاد وهذا ما لاحضنا من بيانات المبحوثين وهذا ما يجعل السكن العمودي يتلاءم والأسرة الساكنة به.

والرضا عن المسكن لا تعني أن الساكنين راضون عن تصميم المسكن بل الحاجة الإجتماعية هي ما جعلتهم يرضون عن السكن المصصم لهم.

- **بين التصميم والواقع:**

من خلال تحليلنا السابق وجدنا ان السكن ملائم للأسرة القاطنة بهذا النوع من المساكن ذات النمط العمودي وذلك من خلال عدد غرفه إلا أن التصميم الهندسي للمسكن يلقى اعتراض من أغلب أفراد العينة والإشكال الكبير لديهم هو في توزيع الغرف والحمام والمرحاض وهذا ما يسبب لهم مشكلة خاصة منه الذكور لأن الزيادة بالنسبة لهم تكون كثيرة.

فالتصميم الهندسي والذي يجعل غرفه الضيوف(الصالة) مقابل المطبخ(الكوزينة) كما توضح الصورة

يسبب لهم إحراج خاصة وأن المجتمع الجزائري مجتمع محافظ له عادات و تقاليد تحكمه وقيم إجتماعية خاصة بالأسرة الجزائرية، بحيث كل هاته الظوابط الإجتماعية لابد من مراعاتها في تصميم السكن بحيث أن السكن ليس مجرد مأوى يحتمي إليه الإنسان، أي أن السكن لا يعتمد على الإقامة وحدها كوظيفة، إن السكن بالنسبة للأسرة الجزائرية له شروطه.

الفضاء السكني يندرج إلى قسمين فضاء حميمي وهو الذي لا يمكن للأجانب أو الأفراد من غير الأسرة الدخول إليه، وهناك فضاء آخر خاص بالضيوف أو بالأفراد الذين لا ينتمون للأسرة وهذا ما لاحظنا من خلال تحليلنا لهذه الدراسة وجدنا أن أفراد العيينة غير راضين عن تصميم المسكن وذلك بسبب وجود خلل فالتصميم وهو أن غرفه الضيوف التي هي مخصصة للأجانب والأفراد خارج الأسرة مقابلة للمطبخ (الكوزينة)أي إن الأفراد الذين لا ينتمون للأسرة (الغرباء من مسكن الأسرة) لا يمكنهم رؤية الفضاء الحيوي المخصصة للأسرة فقط لاغير حيث يقول أحد المبحوثين وهو متزوج وأب لطفلان (نعرف حنا الجزايريين يدخل عندك ضيف والكوزينة مقابله الصالة تنجم تقول لي يدخل يقدر يشوف قاع الديار والدوش وبيت الماء حاشاك جايين عند الصالة). مما يتضح لنا أن التصميم هنا لا يقتصر على الصالة مقابل الكوزينة حتى المكان الذي يقع فيه الحمام والمرحاض غير مناسبين حيث يعود ذلك للحشمة والحياء الذي يتميز بها المجتمع الجزائري حيث يقول مبحوث آخر متزوج وأب لثلاثة أطفال (شويا كي دوش وتوالات جايين عند الصالة ماعجبتنيش، خرجت الباب تاع الصالة يشوف شكاين لداخل mem لي فالداخل ما يبقاوش مديرونجيين)

حيث نجد أن تصميم السكن لا يراعي ثقافة المجتمع الجزائري من حيث أن المسكن ينقسم إلى جزئين جزء حميمي و جزء عام وهو الذي يمكن لغير أفراد الاسرة الدخول إليه بحيث لا توجد فيه خصوصية كالفضاء الحميمي الذي بالنسبة للأفراد خصوصية أسرية، بحيث أن العلاقة بين الفرد والأسرة وفضائح السكني ليست مجرد علاقة سكنية وفقط أو ملجأ يحتمي إليه الإنسان وإنما تربطه علاقة قوية بالفضاء الذي يقطنه بحيث هاته العلاقة تعبر عن طبيعة ثقافته عاداته وتقاليده، لتعبر عن هوية ساكنيه وتصورات أفراده وتمثلاتهم، هذا ما يجعل الفرد والأسرة في صراع دائم وفي غالب الأحيان مع المسكن المصمم والحاضر الذي لا يتوافق وخصوصية الأفراد أو لا يراعيها ،بحيث يتم التغيير والتعديل وفق رؤياتهم وتصورهم فمن خلال المقابل مع أفراد العينة لاحظنا أن معظم أفراد العينة مست مساكنهم تعديلات وتغيرات لمحاولة تكييفها وما يناسيهم أوسد الثغرات التصميمة ومحاولة إعادة تنظيمها على حسب ثقافتهم، كما لاحظنا أن الأفراد قامو بوضع عتبة أمام الباب كما توضحه الصورة

وذلك بسبب دخول الأمطار إلى المنازل وذلك لم يراعيه مصمم السكن ،بحيث أن الأمطار تتساقط من السطح الموجود أعلى السلالم التي لم تغطى جيدا مما جعل الماكثيين يعانون من مياه الأمطار ووضع العتبة أمام الحمام والمرحاض لكي لا يتسرب الماء إلى باقي الغرف ومنه نرى أن المصمم أهمل دور العتبة وهذا ما أكده المبحوث في المقابلة رقم 15 حيث يقول(كيما هنا عند الباب لازم دير عتبة ها لما يدخل حتى للدار الداخل من الفوق مشي مغطيين السطح وهذا البروبلام لي نعانو منو قاع)ومنه نجد أن العتبة لها دور كبير وأهمية بالغة عند الاسرة الجزائرية زهذا ما توضحه الصورة

بحيث تعتبر العازل بين الفضاء الداخلي للمسكن والفضاء الخارجي، كما تحميها من دخول مياه الأمطار ألى المسكن وذلك بسبب تصميم العمارة وخاصة السكن على أساس فصل الصيف دون مراعات فصل الشتاء والأمطار التي يشتكون منها السكان ويرغبون في تغطية السطح

كما أن الشروفات كانت مصدر لإحتواء مياه الأمطار وذلك ما جعلهم يضعون أنابيب لصرف المياه من الشرفات وهذا ما لا يراعيه المصمم وهذا من خلال ملاحظتنا اليومية للسكان وكذلك حسب أقوال المبحوثين حيث يقول المبحوثون في المقابلة رقم09(الماء كان يتحجر لنا فالبالكون حتى درنا تيوات باش يخرج وما يبقاش فالبالكون ولا يدخل فالديار)كما هو موضح

ومنها قام السكان بإجراء التعديلات لم تكن في التصميم الأصلي لصرف مياه الأمطار أو المياه التي تكون عند التنظيف والتي يجدون صعوبة في إخراجها.

- **واقع الدور الرقابي التقني:**

من خلال ملاحظتنا ومعايشتنا اليومية للأحداث التي تجري بالحي السكني لاحظنا أن الحي السكني منذ نشأته هناك العديد من الإختلالات النفسيه وذلك ما ورد عن مديرية المياه التي لم تقم بفتح الماء للساكنين وذلك راجع إلى الذي قام بالبناء أي مشيد البناء(المقاول الذي وضع أنابيب المياه تحت الأدرج مما قد يسبب في كارثة إنسانية مع مرور السنين مما أدى لمدير فرع عشعاشة برفع تقرير أإلى السلطات موصفا الأسباب لوكالة التسيير العقاري والسلطات المحلية.

كما أنه من الملاحظ غياب الدور الرقابي لوكالة التسيير العقاري والسلطات المحلية وهذا في تسرب مياه الصرف الصحي وذلك راجع إلى تحطم الأنابيب التي تمر بمحلات غير موزعة مما أدى إلى معالجة المشكل بنفسهم.

كما أن عدم وجود المراقبة واضح وذلك من خلال استغلال اللأفراد الأجزاء المشتركة وتملكها لأنفسهم وذلك لتصورهم بأن لا أحد يحتاجها غيرهم، لم يقابل بأي رد فعل من طرف السلطات المعنية.

كما نرى أن معظم السكان أو الأسر تملكوا جزء من الأجزاء المشتركة وذلك راجع بالنسبة لهم أن هذا الجزء يخصهم هم ولا يخص بقية السكان مما جعل وكالة التسيير العقاري بإنذارهم إلا أنها لم تقم بأي ردة فعل بعد ذلك، كما أن الملاحظ بالحي السكني أن الإنارة منعدمة به وذلك راجع إلى أسباب تقنية لم يتم علاجها منذ نشأة الحي حيث أن شارع الحي بدون إنارة كما أن الملاحظ بالحي السكني أن الإنارة منعدمة به وذلك راجع إلى أسباب تقنية لم يتم علاجها منذ نشأة الحي حيث أن شارع الحي بدون إنارة

كما لاحظنا أن المراقبة القبلية لم تكن بالصورة المطلوبة وهذا راجع إلى ما تمت ملاحظتها من خلال نوعية الإسمنت أو الكيفية المستعملة حيث تنتفخ وتسقط لوحدها مما جعل البعض يعيدون البناء حيث يقول المبحوث في المقابلة رقم 07 وهو بناء(تعرف الحيطان يتقشرو غي رواحهم تبغي تنشر متقدرش السيما قاع طيح عليك).

ولاحظنا أيضا أن بعض السكنات تحتوي على أنبوب الصرف الصحي من الحمام على عكس سكنات أخرى وذلك لإختلاف المسؤولية على البناء أي المقاول فهناك من وضع في وسط الحمام مكان لصرف المياه وهناك من لم يضعها.

كما اشتكى السكان في إحدى العمارات من المقاول الذي لم يتمم لهم سكناتهم حيث وجدوا العديد من النقائص حيث يقول أحد المبحوثين وهو أعزب في المقابلة رقم 3(نهار لي عطاونا المفاتيح لاول والله ما كان محرشين البريك وحدو حتى ولينا نجرو مور المقاول) ويقول آخر(الشوفو choufou مكانش هنايا السكاني لخرين قاع فيهم) أي أن حتى السكنات من حيث البناء تختلف من مقاول إلى آخر وهذا راجع إلى عدم وجود المراقبة الفعلية الدقيقة على هاته السكنات مما يجعل الفرد والأسرة دائما ما يقومون بتعديلات وتغييرات في المسكن.

إستنتاج:

من خلال تحليلنا للفرضية الأولى وجدنا أن الأفراد يلائمهم المسكن من حيث الوظيفة السكنية التي يؤديها كمأوى يستقر فيه الفرد ويشعر فيه بالطمأنينة والراحة خاصة أن الدولة تمنحهم ملكية السكن، كما أن الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي مرت بها الأسر هي السبب الرئيسي في جعلهم راضيين عن السكن، لكن من الناحية الهندسية للسكن غير راضين عنه، وهذا يعود لطبيعة ثقافة المجتمع الجزائري والتي يغلب عليها الطابع المحافظ إضافة على ذلك غياب إستشارة الأخصائيين والفاعليين الإجتماعيين وكذا عدم الأخذ بأراء الأفراد والأسر في الأمور الهندسية لشكل العمارة من طرف الدولة والمصممين للعمارة، هذا ما أدى بالأفراد و الأسر إلى القيام بتعديلات وتغييرات في عناصر السكن التي لم يراعيها مصمم السكن العمودي.

- **تأثير السكن بالبيئة الإجتماعية للأسرة:**

- **التواصل داخل السكن:**

من خلال إجراء المقابلات وتحليلها وجدنا أن التواصل داخل المسكن تغير في السكمن العمودي وذلك راجع إلى تغيير نمط بناء الأسرة من أسرة موسعة إلى أسرة مضغرة حيث أصبح التواصل مقتصر على الزوج والزوج والأبناء عكس الأسرة الممتدة الجد والجدة والأب والأم و الأبناء، حيث يكون التواصل صعب أو أقل حرية من السكن الخاص الذي تمنحه الدولة للأفراد والذي بدوره يسهل التواصل داخله بين الأفراد حيث أن طبيعة السكن العمودي تحتم علينا تغيير في بنية المجتمع وهذا التغيير ساعد الأسرة على التواصل أكثر حيث يقول أحد المبحوثين في المقابلة رقم 11 أن السكن العمودي يساعد على التواصل أكثر من السكن الجماعة حيث يقول(هذي باينه شوف كي تكون ساكن ؟؟؟؟؟؟؟؟؟ مديرونجي بصح كي تكون سكنتك وحدك تكون حر كثر مع دارك وولادك) أي أن السكن العمودي جعل الأسرة الجزائرية تمر بتغيير إجتماعي واضح وهذا ما سهل عليها التواصل أكثر فأكثر داخل السكن.

كما أن الزوجان يصبحان هما أصحاب القرار داخل السكن خاصة من ناحية التغييرات خاصة فيما يتعلق بالجانب الجمالي للمظهر من حيث نوعية الطلاء والألوان المستعملة حيث يقول أحد المبحوثين في المقابلة رقم 08 أن الجدار والألوان تكون مشتركة من حيث الإختيار بين الزوج والزوجة حيث يقول (ها كيما البيوت و لي كولار فيها والفايونص وقاع ها لازم ندي رايهم وتشاورهم ماكش ساكن وحدك) أي أن السكن العمودي تكون الشورى بين أفراد الأسرة أي بين الزوج والزوجة.

كما أنه في الأسرة التي لها أطفال من جنس الذكور لا بد لها أن يكون لها لون خاص بهم و هذا وجدناه في المقابلات التي أطفالها ذكور من حيث التغيرات التي أعتمدول عليها أو التصورات و التمثلات لمعرفة الأبناء، حيث وجدنا في المقابلة الأولى المتكونة مكن 5 أفراد وهي الزوج والزوجة وثلاثة أطفال حيث يقول(ها كيما الشوامبر تاع الدراري سما بنترنالهم بالأزرق ها طورنا دروك لازم كل شومبرة والكولار تاعها) أي أن تغيير اللون

الغرفة باللون الأزرق راجع إلى نسبة التحضر والتطور الذي تمر به الأسرة من الناحية الإجتماعية و درجة التمدن التي وصلت إليها.

- **البعد الإجتماعي لعلاقات الجيرة:**

من خلال معايشتنا اليومية للأحداث وإعتمادنا على الملاحظة بالمشاركة وإجراء المقابلات لاحظنا أن علاقات الجيرة إختلفت على ما كانت عليه سابقا، لاحظنا أن الأسرة عند انتقالها إلى السكن العمودي تحمل معها ثقافة معينة ونمط معيشي معين تضبطه مجموعة من العادات والتقاليد وتحكمه قيم وأعراف لكن أي سكن جديد يحمل في طياته تغييرات تؤثر في الأسرة فتتأثر الأسرة في التغيير الإجتماعي والسكني التي مرت عليه حيث أن الأسر النازحة لابد لها من تأثر وتأثير على المجتمع الذي تعيش فيه إما تأثير إيجابي أو سلبي.

من خلال ما لاحضناه في المقابلات أي من أفراد عينة البحث أن السكن العمودي لديه سلبيات وإيجابيات على علاقات الجيرة حيث أن الأجواء المشتركة تعمل على توطيد العلاقة بين الجيران كما تعمل على تنافر بين الجيران وذلك حسب ذهنيات ثقافات أفراد العمارة من فرد إلى آخرحيث نجد أن السكن العمودي لا يزال يحافظ على بعض العادات والتقاليد والقيم الإجتماعية من جهة التعاون في السراء والضراء ومن جهة أخرى تمتاز بالفردانية ومن هذا الأخير نلاحظ أن في المجتمع التقليدي أو الريفي لم تكن الفردانية وإنما كانت مبنية على التعاون بين أفراد المجتمع ومساعدة الفقراء حيث تقول إحدى المبحوثين وهي إمرأة مطلقة (بكري كنت في دوار سما قول قاع عايلة واحدة وكان يعاونوني في لخضرة وتاع دروك كل واحد جابد سابعو مزال ما بان لمليح من دوني من غير خطرة دابزوا لي فوقي على جال التسياق نتاع الدروج لي فوقو سيق و مهودش الما حتى لتحت دابزوا بيناتهم) نلاحظ من خلال هاته المقابلة أن هناك إختلاف بين العلاقات السابقة في الريف حيث كانت مبنية على التعاون بين أفراد المجتمع حيث كانت مبنية على التعاون بين أفراد المجتمع حيث كانت تجمعهم أواسر القرابة والدم عكس السكن العمودي الذي تلعب فيه الأجزاء المشتركة دور كبير حيث تصبح عامل من عوامل التنافر الإجتماعي كما لاحظنا

في المقابلة الإهتمام بالنظافة أمام المسكن دون مراعاة باقي الجيران يدي خلق نزاعات بين الأفراد، كما في نفس الوقت تعمل على توطيد العلاقات بين الجيران حيث يقول أحد المبحوثين عن تنظيف الأجزاء المشتركة والإحترام المتبادل الذي يلعب دور كبير بين الجيران (مقدرهم ومقدريني وكل واحد يحترم خوه وهي رايحة، ؟؟؟؟؟؟؟؟ الدروج هذوك أنا ما نقدرش مطلع نقي حتى للفوق وهوما ما يقدروش يهودو حتى لتحت نتعاونو قاع كيفكيف ونقوهم) أي أن الأجزاء المشتركة تعمل على توطيد العلاقات وهي التي تجمع أفراد العمارة، حيث يصبح لابد من علاقة إجتماعية مباشرة لتميزها بالقرب المكاني للأسر حيث يتواجهون يوميا ويتفاعلون مع بعضهم البعض لأن الفرد لا يمكنه العيش بمعزل عن الأخرين لا بد له من التفاعل مع الأخرين.

إلا أن العلاقات ضعيفة بالمقارنة بالمجتمع الريفي حيث العلاقات الإجتماعية الجديدة تمتاز بالفردانية والسطحية وتصبح روابط إجتماعية رسمية خاصة بين الذكور.

- **السكن والروابط القرابية:**

من خلال تحليلنا للمقابلات التي أجريناها مع عينة البحث لاحظنا أن العلاقات القرابية ضعفت على ما كانت عليه سابقا وذلك راجع إلى تغيير المسكن خاصة والتحول الإجتماعي للأسرة الجزائرية التقليدية التي كانت الجوار فيه يعتمد على الأقارب في غالب الأحيان.

إختلفت علاقة القرابة منها ما هو إيجابي بالنسبة لبعض الأفراد زهذا ما لاحظناه عند الأفراد الغير متزوجين والذين كان لهم مشاكل مع أقاربهم بحيث أن السكن الهمودي الذي تدعمه الدولة كان له دور إيجابي في تقوية العلاقة بين الأفراد وأهاليهم أو أقاربيهم ونلاحظ ذلك من خلال المقابلات التي أجريناها مع الأفراد الغير المتزوجين حيث يقول المبحوث في المقابلة رقم3 وهو أعزب ومالك للسكن (الحمد لله عاوني باه وليت نتلايم مع فاميلتي ها بكري مكانش عندي وين نلقى خواتاتي وخاوتي أو دروك كي ديت السكنة بابا لي كان غابني وراه يجي لعندي ويزورني و هو تان كل جمعة يتلايمو عندي يسيقولي وينقولي)كما أنه في نفس الوقت ؟؟؟؟ العلاقات القرابيه خاصة و أن السكن ملائم لأفراد الأسرة ولا يمكنه أن يحتوي من ذلك حيث يقول المبحوث في المقابله رقم 2 وهو متزوج و أب لطفلان

(بكري كنا نروحو عند لفامي نباتو ولا هوما يجو عدنا بصح دروك كل واحد لاهي في يروحو ويلا جاو يجو في نهارهم و يروحو)لا يساعد السكن العمودي في إقامة الأقارب مع الأسرة لمدة معينة وذلك بسبب ان السكن مصمم لإحتواء الأسرة فقط، ويقول آخر (بكري كنا كي يصرا عرس ولا موت قاع نتلامو ونباتو في رحبة بصح دروك راك تعرف ماكاش وين يباتو عندك والضيف سما لازم يدير في la salle سما يجو يحضروا كيما قاع الناس)ضيق السكن الذي يلاءم أفراد الأسرة لكن لا يلائم إحتواء الأقارب أو عامة الحفلات إلى غير ذلك خيث أن تغيير نمط السكن أدى إلى ضعف في العلاقة القرابية.

استنتاج:

من تحليلنا للمقابلات لاحظنا أن الأسرة الجزائرية تأثرت تأثير كبير بنمط السكن العمودي والذي أدى إلى تغيير في مورفولوجيتها من بين تقلص الأسرة، وهذا الأخير الذي أدى إلى تحرر الأسرة و تطورها وسهولة التواصل بين أفرادها، حيث أن السكن أعطى الإستقلالية للأفراد في مسكنهم وحدد دور كل فرد منها ولكن من خلال علاقة الكبيرة، أصبحت تختلف على ما كانت عليه، حيث أن علاقة الجيرة كانت في نفس الوقت علاقات قرابية إلا أن في السكن العمودي تمتاو علاقة الجيرة بالفردانية والمصلحة وهذا ما أكده عموما في المدينة لكن في نفس الوقت يبقى التعاون سمة من سمات الحوار، كما أن الأجزاء المشتركة تلعب دور كبير في علاقات الجيرة إما بلأيجاب أو السلب وذلك حسب الأفراد وثقافتهم ومدى تحضرهم، كما لاحظنا أنه في نفس الوقت ضعف العلاقات القرابية في السكن العمودي زذلك لضيق السكن والإهتمام بالمصلحة الخاصة لكن وجدنا ذلك معاكس عند الأفراد الغير المتزوجين الذي يجمع الأهل والأقارب في مسكنه، فإن هذا السبب يجعلنا أن ضيق السكن عامل من عوامل صعف اللاقات القرابية.

إن العلاقات الإجتماعية بشكل أو بآخر تتأثر بنمط السكن المعماري الذي يحتوي الأسرة وأفرادها فقط وذلك لعدد الغرف التي تناسب أفراد الأسرة ويعمل المسكن العمودي من خلال إجزاءه المشتركة على التفاعل الإجتماعي بيت الأفراد سواء كان التفاعل إيجابي أم سلبي لكن أهم ما نلاحظ أن العلاقات الإجتماعية تغيرت بتغير نمط السكن.

- **البعد الأمني في المسكن وعلاقته بالتغيرات المحدثة**
  - **واقع الأمن في السكن قبل التغيير:**

من خلال المقابلات التي أجريناها وإعتمادنا على تقنية الملاحظة البسيطة والملاحظة بالمشاركة لاحضنا أن المسكن الأصلي غير مؤمن بما يكفي بالنسبة للأفراد حيث أن الأبواب مصنوعة من الخشب وتسهلة التكسير مما يجعل الساكن غير راضي عن الأمن من داخل هذا النوع من السكن كما أن الشرفات يمكن لأي إنسان من خارج المسكن أن يدخل أليها وذلك بسبب قصر الحائط وسهولة التسلق إليها كما هو موضح

هذا ما ظهر لنا في معظم المقابلات أن السكن الأصلي لم يكن مؤمن بما فيه الكفاية يقول المبحوث في المقابلة رقم 09 وهو أعزب عن الأمن في السكن الأصلي أو المصمم له (نورمال غير البيبان نتاع اللوح شوية تخاف برك ومن غادي نورمال) أي أن نوعية الأبواب في المسكن لا تجعل السكن مؤمن بما يكفي ويقول مبحوث آخر في المقابلة رقم 12 (أنا مذابيا كون دارت القرياج وعاودت الباب ودرت واحد نتاع حديد بصح الله غالب هذا ما حلبت، دراهم مكانش باش نبدل)

كما يقول المبحوث في المقابلة رقم 14 (أنا منقدرش ونخلي الدرا كيما هاك وحدها ولوكان مدرتلهاش القرياجات والباب نتاح الحديد)

وكما نرى أيضا إمرأة مطلقة تعيش مع إبنتها لوحدهما تقول(أنا مرأة غير وحدي نخاف نخلي البيبان كيما هاك ولا البالكون قادر يجي واحد ينقز يدخل علينا بلخف).

نلاحظ من خلال المقابلات أن الأسر غير راضية عن الأمن في السكن الأصلي ولابد لها من نوعية البناء والأبواب ولا بد لها من نسيج الشرفات والنوافذ حيث يقول أيضا مبحوث آخر(البالكون كي كان من قبل والله حتى نسيبوا القطوطة موسخين فيه) أي أن الأمن ضرورة حتمية للأفراد من كل الأشياء التي يمكن أن تضر بلإنسان لحماية أنفسهم من كا أذى سواء بشري أو طبيعي فلذلك التغيير بالنسبة لهم واجب لضمان الإستقرار والأمان.

- **الأمن أولوية الساكن:**

من خلال ملاحظتنا لواقع الأمن في السكن قبل التغير وهو عدم الرضا عن الأمن بالسكن العمودي حيث أصبح الأمن ضرورة حتمية بالنسبة للأسر من أجل تأمين مساكنهم وهذا ما

أدرى بالأسر إلى القيام بتعديلات من حيث الأقفال والأبواب وحتى النسيج على مستوى الشرفات.

حيث أن الأبواب المصنوعة من االخشب ليست آمنة ولا بد من دعمها بأبواب حديدية لكي يكون المدخل آمنا بما فيه الكفاية حيث يقول أحد المبحوثين(الحاجة الأولى لي أكدت عليها هي القرياجات نتاع التواقي والبالكونات قبل ما ندخل باش تريح في راسك من ذراري تخافهم يرقبوا يعشوا طايحينلك برا ما تبقاش تخمم فيهم وكي تخرج ما تبقاش تخمم في سكنتك)

ويقول آخر: (أنا درت القرياجات للتواقي وزدت طلعت البالكون شوية ودرت الباب تاع الحديد)

وهذا ما توضح في الصورة حيث يبقى الأمن هاجس الأسرفي السكنات الجديدة كما لاحظناه في السورة السابقة ، تبين أيضا أن التأمين يشمل حتى عدادات المياه ،حيث أن السكن الأصلي لم يراعي هاته الظروف بالنسبة للأفراد والأسر فيما يخص النسيج لشرفات والنوافذ تم التعديل بالنسبة لأغلب الأسر فيما يخص الأمن وهناك من قام بتسييج حتى الفناء(الحوش) وذلك لخوفهم من دخول أي فرد من جهة الجار المقابل له حيث يقول المبحوث في المقابلة الأولى (درت القرياج فالتاقة والبالكون وحتى فالحوش نتاعي باش مكانش لي يطيق يدخل من الجار لي مقابلني والتاقة باينة من داخل في طوع البزوز تخافهم يركبوا فيها ولا يطيحو ومن برا تاني عاودت درت باب نتاع الحديد) أي أن التأمين في المسكن ليس مجرد تأمين من الخارج وإنما تأمين من الداخل أيضا خاصة وأن السكنات ذات النمط العمودي تمتازبارتفاعها عن الأرض وهذا ما يؤدي بالأفراد والأسر إلى تأمين أطفالهم خوفا من سقوطهم من النوافذ أو الشرفات حيث يصبح تأمين الأطفال ضرورة أسرية.

كما أن التأمين لا يكون مجرد تأمين للأطفال وفقط وإنما التأمين يكون حتى من الحيوانات خاصة و أن الشروفات منخفظة حيث يقول أحد المبحوثين(طلعت شويا فالبالكون ومن بعد درت القرياجعلى خاطرش كانو يدخلوا لقطوطة ليا ويوسخولي) إن

الإنخفاظ فالشروفات كان يسمح لدخول القطط مما جعل أفراد مجتمع البحث يقومون برفع حائط الشرفات كما فالصورة الموضحة،

وذلك لحماية أنفسهم من الحيوانات أو مما كل مال هو خارجي عن المسكن والأشياء الغير مرغوب فيها.

حيث أن مجتمع البحث كله قام بتغيرات وتعديلات على مستوى الشروفات والنوافذ والأبواب وذلك من خلال تسييجها حيث يبقى الأمن أهم الخصائص التي يجب أن يتوفر في المسكن.

كما نلاحظ ذلك في عدد الأقفال التي يقومون الأفراد بوضعها على أبوابهم لا تقل على قفلين وذلك ما لاحظناه من خلال أقوال المبحوثين حيث يقول أحدهم عن عدد الأقفال الموضوعة على الأبواب (درت زوج نتاع les vachat فالباب نتاع الحديد ودرت واحدة فالباب تاع اللوح) ومن خلال عدد الأقفال الموضوعة على الأبواب نلاحظ أن الجانب المني يلعب دور فالتغيرات والتعديلات على مستوى المسكن.

حيث أن الأمن حاجة إنسانية وضرورة بشرية وغريزة فطرية وهوأولى إهتمامات الأفراد والأسر التي يجب أن تتوفر في السكن، لأن الأمن يعمل على تحقيق الراحة النفسية والإجتماعية للأفراد من كل ما هو خطر بالنسبة لهم لذلك يبقى أولوية الأفراد وحتمية إجتماعية للأسر.

نجد أن التغير كلها و لجميع أفراد العينة أنها كانت على مستوى الأبواب التي تم وضع أبواب مصنوعة من الحديد لأنها صلبة أكثر من أبواب المصنوعة من الخشب وأكثر أمانا وكذلك الشرفات التي كانت منخفظة وغير مؤمنة وقد تكون سبب في أذى الأفراد وحاجاتهم داخل المسكن وأما عن النوافذ فبالنسبة للمبحوثين هي خطر مزدوج من الداخل والخارج

من الداخل لحماية الأطفال من السقوط خارج المسكن والإصابة بضرر ومن الخارج حماية المسكن من الخطار البشرية والطبيعية.

فزياد ةعلى ذلك غياب مسائل النجدة والطوارء في حالات الحرائق أو زلزال.غياب النافورات المخصصة لإطفاء الحرائق وغياب أجهزة الإنذار في حالات الحرائق و أنابيب الإطفاء في الممرات وعدادات الأجهزة وجود عدادات الكهرباء خارج البيت و بمقدور أي شخص العبث بها وتشكل حتى خطرة على حياة الأطفال.

- **الحرمة والخصوصية في السكن العمودي**:

مما لا شك فيه أن المجتمع الجزائري مجتمع محافظ لها عادات وتقاليد يحترمها ويقدسها ولا يمكنه الإستغناء عنها مهما كان التغيير الذي يمر به وهذا ما لاحظنا من خلال إجراء المقابلات مع أفراد عينة البحث حيث لازالت الحرمة ومحاولة الحفاظ على الخصوصية تلعب دور كبير المجتمع الجزائري.

حيث أن ما قمنا بملاحظته هو محاولة جعل كل ما بداخل المسكن في مأمن عن أنظار الأفراد الذين لا ينتمون للأسرة وذلك من خلال تغير النوافذ المصنوعة من الخشب والزجاج الشفاف إلى الألمنيوم والزجاج العاكس الذي لا يمكن لمن بالخارج رؤية إلى الأفراد المتواجدين بداخل على عكس من هم بالمسكن فيمكنهم من خلال هذا النوع من الزجاج الرؤية والإطلاع على الخارج حيث يقول أحد المبحوثين (أنا بدلت التاقة قلت نتاع اللوح هذي ودرت واحدة نتاع michler باش لي من با مايطيقوش يشوفوا شا كاين لداخل بصح لي في الدار يقدروا يشوفوالي برا) وهذا دليل على حرمة المرأة وأمنها من أنظار الناس والمجتمع الخارجي، يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد خاصة وأن المجتمع الجزائري مجتمع تقليدي من حيث المبدأ ومحافظ.

كما أن من بين التغيرات التي قاموا بها الساكنين وضع ستائر على النوافذ والشرفات حيث يقول أحد المبحوثين (درت ليزار في البالكون والتواقي باش الدار ميبانوش كي يكونوا يرقبوا على الذراري) ومن هنا نلاحظ أن الحرمة والمحافظة على حماية أفراد الأسرة

بداخل المنزل تخطي الجزء الكبير من التغيرات خاصة فيما يخص حماية المرأة من العالم الخارجي للمسكن.

كما لاحظنا وضع ستار أمام الباب كي لا يمكن للأفراد رؤية المرأة التي تقوم بتنظيف أمام باب المسكن وكذلك عندما تحاول التحدث مع الجارة المقابلة لها .

كما أن خصوصية الأفراد في السكن العمودي تعتبر ضعيفة بالنسبة للسكن الأفقي حيث ظان دائما ما لا بد أن تراعي الكثير من الأشياء وخاصة الجدران المبنية غير عازلة للصوت حيث يمكن للأفراد سماع بعضهم البعض خاصة ما لاحظناه عند أحد المبحوثين(الباطيمات هذو الحاجة لي مش مليحة فيهم كون تزقي غير نت ودارك شويا ولا مع ولادك قلع الناس تسمع بيك ولا تشري كاش حاجة ودخلها قاع يشوفوا شراك مدخل لدارك هذي لي مش مليحة فالباطيمات)، حيث يبقى السكن وكل ما بداخله أشياء مقدسة لا بد من حمايتها عن كل ماهو خارجي عن الفضاء الداخلي للمسكن وخاصة المرأة حيث تعتبر أكثر تقديس بالنسبة للمجتمع الجزائري سواء التقليدي أو الحديث، فضرورة حماية المرأة عن أنظار الغرباء راجع إلى تقديسه ومحاولة الحفاظ عليه وراجع ذلك إلى "الحرمة" التي يتميز به المجتمع الجزائري وهذا كله مادفع بالأفراد الساكنين بالنمط العمودي على إجراء التغيرات.

حرمة المسكن هي إرتداد لحق الإنسان في حياته الخاصة حيث لا قيمة للحياة الفرد بدونها، حيث يبقى الفرد دائما حريص على الحفاظ على خصوصية المسكن والحفاظ على حرمته.

إستنتاج:

الفرضية الثالثة نلاحظ من خلال ما سبق من تحللنا لواقع الأمن في السكن العمودي أن الأفراد لم يكونوا راضيين عن الأمن بالسكن العمودي وذلك لعدم مراعاة الجانب الأمني بما فيه الكفاية بالنسبة لهم وهذا ما أدى بالأفراد إلى التغيير فيما يخص الجالنب الأمني الذي هو ضرورة وحتمية إجتماعية بالدرجة الأولى حيث تم تغيير بإضافةالأبواب الحديدة وتم تنسييج الشرقات والنوافذ مما يؤمن لهم سكنهم من كل خطر طبيعي أو بشرى كما أن المسكن بالنسبة للأفراد تقل فيه الخصوصية وحرمة المسكن وهذا ما أدى بهم إلى وضع الستائر أمام الأبواب أو من ارتفاع الشرفات.

مناك جانب آخر من الأمن هو أن بعض الأحياء الجديدة تفتقر إلى مؤسسات أمنية كمراكز الشرطة مما يطرح مشكل أمني كبير يؤدي إلى تغيرات على مستوى المساكن كتعويض لحالة اللأمن السائدة في الأحياء.

الإستنتاج العام للدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها واعتمادنا على الملاحظة والمقابلات التي أجريناها مع مجتمع البحث لاحظنا أن المسكن يلائم الأسرة الجزائرية الحديثة التي مرت بتغيير إجاماعي من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، فمن هذا يصبح السكن وعدد الغرف التي يحتويها ملائم وعدد أفراد الأسرة الجزائرية الحديثة بحي أحمد موساوي ـ بلدية خضرة ـ إلا أن في نفس الوقت السكن تعرض إلى تغيرات وتعديلات وذلك راجع إما لإكمال النقائص والتغيرات الموجودة بالمسكن وتحسين المظهر الداخلي للمسكن من خلال تزيينه أو فيما يخص محاولة تكييفه على حسب ثقافة الأفراد الساكنين.

كما أن التغييرات التني لاحظناها كانت خاصة بعدم مراعاة المصمم للخصوصية الإجتماعية والثقافية للأسر وهذا ما لاحظناه من خلال المقابلات التي أجريناها وذلك من خلال توزيع الغرف داخل المسكن الذي لا يتناسب وثقافة الأسر وتمثلاتهم خاصة أن الحمام بالقرب من غرفة الضيوف كما أن غرفة الضيوف مقابلة لمطبخ الذي يعتبر فضاء حميمي بالنسبة للمرأة مما أدى بالسكنة إلى عدم رضاهم عن التصميم الهندسي للسكن و خاصة وأن السكن العمودي كعمارة لا يراعي الظروف المناخية وذلك من خلال السقف الذي هومصمم على أصل فصل الصيف مما يسبب في دخول مياه الأمطارإلى شققهم وهذا ما ادى بهم إلى وضع عتبة أمام الباب وهي االتي نجدها أيضا في البيت التقليدي لحمايتهم من دخول مياه الأمطا إلى مساكنهم، كما أن التغيرات حدثت على مستوى الشرفات وذلك لعدم أخذ المصمم بعين الإعتبار أنابيب لصرف المياه سواء مياه الأمطار أو مياه التنظيف المنزلي بوضع أنابيب لصرف الماء من الشرفات.

إعادة بناء نماذج أوروبية لهل خصوصيتها التي تختلف مع خصوصية المجتمع الجزائري أدى بالساكنة إلى إحداث تغيرات كما أن عدم أستشارة الخصائيين لفاعاون الإجتماعيون في تصميم النماذج الهندسية يؤدي إلى تغيرات وتعديلات على السكن .

عدم مراعاة مراحل التخطيط الحضريالتي تعتمد على جمع المعطيات زتحليلها وعرض مفترحات قبل التصميم أدى إلى إحداث تغيرات على نمط السكن العمودي.

من بين التغيرات هي أثر السكن على العلاقات الإجتماعية داخل الأسرة بالإيجاب إلا ان العلاقة الإجتماعية تغيرت ةضعفت بسبب النمط السكني الذي يحتوي الأسرة فقط.

من بين التغيرات المحدثة هو عدم وجود ثقافة الساكن إتجاه الأجزاء المشتركة وذلك بتملك بتملك بعض الأجزء المشتركة.

الأججزاء المشتركة تعتبر عامل من عوامل أما الجذب أو التنافر بين الجيران.

عدم مراعاة الجانب الأمني في السكن العمودي.

الأمن أولية الأفراد والساكنة بالنمط العمودي.

تسييج النوافذ والشرفات وحتى على الأجزاء المشتركة أما البواب راجع ألى محاولة الحفاظ على حرمة الساكنة وخصوصيتهم.

حيث أن السكن العمودي تعرض إلى العديد من التغيرات والتعديلات كانت أهم راجعه لعدم التوافق بين المصمم والساكن وأيضا للبعد الأمني كأولية للأسرة والأفراد.

لا شك في أن موضوع البحث هذا والمتمثل في التعديلات والتغييرات على نمط السكن العمودي يعد من اهم البحوث الإجتماعية وذلك لأنه يشمل العديد من الجوانبوليس السكن العمودي لوحده فقط،حيث أنه يشمل المدينة بصفتها تحتوي الظاهرة وأي إختلاف في عنصر من عناصر تكوينها يؤدي بإختلال في نظامها المديني والحضري وكذلك لتخطيطها الحضري بإعتباره المسؤول عن عملية التنظيم الحضري للمدينة، كما يشمل بحثنا هذا الأسرة باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع وهي العامل الأساسي الذي يأثرويتأثر بالتغييرات والتعديلات والسكن فضاء مادي يتعرض لتغييرات ومحاولة ساكنيه تكيفه على حسب تصوراتهم وثقافاتهم وحاجاتهم وذلك بإجراء تعديلات وتغييرات، وهذا ما لاحظناه من خلال موضوع دراستنا بأن السكن العمودي المصمم لا يتوافق وثقافة الأيرة الجزائرية وذلك لأن النموذج الهندسيهو نموذج مكرر عن نمط معماري أوروبي ذو خصائص إجتماعيةوثقافية مختلفة عن الخصائص إجتماعية وثقافية مختلفة عن الخصائص الإجتماعية والثقافية في الجزائر حيث أن المسكن الجزائري يراعي العديد من العناصر كاحرمة والخصوصية والأمن وحتى العلاقات الإجتماعية وبناءه على حسب كل جزء في المسكن ونستشهد في ذلك بقول أحد الميحوثين (يعيا البناي يبني وما يجيش كيما مول الدار) حيث مقول المبحوث أن السكن المصمم مهما كان نوعه لا يمكن أن يراعي جميع الجوانب الثقافية والإجتماعية للأفراد

قائمة المصادر والمراجع

01 ـ مطلوب أحمد، معجم المصطلحات البلاغية، مكتبة لبنان ط2000.

02ـ عبد الحميد دلمي: دراسة في العمران والسكن والإسكان، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع عيم مليلة الجزائر،2007.

03 ـ سلوى محمد سعيد، الإسكان ـ المسكن والبيئة، دار الشرق جدة 1986، ص17

03 ـ معجم مجاني لطلاب منشورات دار المجاني، بيروت،ط2001.

04 ـ لبرارة هالة، الأسرة والمسكن بالمدينة الصحراويةوز مذكرة ماجستر، كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية باتنة .

05 ـ سليماني جميلة، دراسات في علم النفس الإجتماعي الفضائي، دار هومة ، الجزائر 2011.

06 ـ حسن محمود، الأسرة ومشكلاتها، دار المعارف، الإسكندرية، 1967،ص13

07 ـ إبراهيم مذكور، معجم العلوم الإجتماعية الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975.

08 ـ إحسان محمد إحسان، العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ط2، 1985.

09 ـ جيران مسعود، رائد الطلاب، دار الملايين ط1978.

10 ـ محمد عاطف غيث، وآخرون، قاموس علم الإجتماع، القاهرة1984،ص302

11 ـ محمود ربيع محمود، مناهج البحث، مطبعة بغداد العراق، ط1978،ص32

12 ـ خليل عبد الرحمن االمعايطة، علم النفس الإجتماعي، دار الفكر والنشر والتوزيع الأردن ط2007.

13 ـ محمد شفيق، البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعادة البحوث الإجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث الإسكمدرية، 1998.

14 ـ إحسان محمد حسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي، دار الطليعة،ط2.

15 ـ زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الإجتماعي، مطبعة السعادة القاهرة، ط2.

16 ـ حسين عبد الحميد رشوان، مشكلات المدينة، دراسة في علم الإجتماع الحضري، المكتبة العربية الحديثة الإسكندرية، 2002، ص5

17 ـ محمد عاطف غيث. علم الإجتماع الحضري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989

18ـ السيد عبد العاطي سيد، علم الإجتماع الحضري، مدخل نظري، ج1 ـ دار المعرفة الإسكندرية 2003 .

19ـ مصطفى الخشاب، علم الإجتماع، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ط2، 1982.

20 ـ محمد عاطف غيث، علم الإجتماع الحضري، لبنان، دار النهضة العربية، ط1982.

21 ـ عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية للمجتمع العالم الثالث، أطروحة دكتوراه، جامعة منصوري قسنطينة الجزائر1999.

22 ـ السيد الحسني، دراسة في علم الإجتماع الحضري، مصر، دار المعارف الإسكندرية 2005.

23 ـ بشير ريبوح، تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية، الجزائر ، ط1.

24 ـ أحمد سليمان، تاريخ المدن الجزائرية، الجزائر، دار القصبة للنشر 2007.

25 ـ عبد الحميد بوقصاص النماذج الحضرية لمجتمع العالم الثالث، أطروحة دوكتوراه بجامعة منصوري قسنطينة الجزائر 1998 .

26 ـ محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط2005.

27 ـ صبري فارس الهيني، التخطيط الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن ط2009.

28 ـ عبد الهادي محمد والي، التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ط1983.

29 ـ مصطفى ، علم الإجتماع العمراني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب سوريا 1981.

30 ـ عبد الفتاح ناجي، التخطيط لتنمية في الدول النامية، المكتب الجامعي الحديث،2011.
31 ـ إسماعيل أحمد علي، دراسلت في جغرافيا المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة1993.
32 ـ بحيري صلاح الدين، قراءات في التخطيط الإقليمي، وجهة نظر جغرافية، دار الفكردمشق سوريا 1994.
33 ـ عبد الهادي محمد والي، التخطيط الحضري ـ تحليل نظري وملاحظات واقعية.
35 ـ فاروق حيدر، تخطيط المدن والقرى، القاهرة، 1994.
36 ـ عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة في علم الإجتماع الحضري، دار النهضة بيروت، 1983،
37 ـ عبد القادر القيصر، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في عالم الإجتماع الحضري والأسري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1999 .
38 ـ محمد عاطف غيث، المشكلة الإجتماعية والسلوك المنحرف، دار المعرفة الإسكندرية 1996،
39 ـ عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الإجتماع النشأة والتطور، دار المعرفةالجامعية، الإسكندارية ط 1991 ص202
40 ـ حسن عبد الباسط، علم الإجتماع، مكتبة غريب، القاهرة ط 1982.
41 ـ لعمى وردة، الأسرة الجزائرية وجدلية القيم، مجلة البحوث الإجتماعية العدد 10-2015
42 ـ محمد أحمد بيومي، عفاف عبد المنعم، علم الإجتماع العائلي،دراسة التغيرات في الأسرة العربية دار المعرفةالجامعية الإسكندرية، 2003 ص21-29
43 ـ محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها،دار النهضة العربية، بيروت ط1. 1967 ـ 17
44 ـ أميرة منصور قضايا السكان والأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1999.

45 ـ دحمان سليمان، ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية، العلاقات مذكرة لنيل شهادةالماجستر، تلمسان 2005-2006
46 ـ الوحشي أحمد بيري، الأسرة والوزاج مقدمة في عالمالإجتماع العائلي طرابلس الجامعة المفتوحة 1998.
47 ـ مصطفى بو تشوفنت،ترجمةأحمد دهل،العائلة الجزائرية(التطور والخصائص الحديثة، ديولن المطبوعات الجامعية الجزائرية1984.
48ـ أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، ديولن المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1968.
49 ـ محمد السويدي، مقدمة في دراسة مجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية ط.1986.
50 ـ علي الوردي. دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط1، مطبعة الهاني بغداد، 1985.
51 ـ حنان مالكي، الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية، التقليدية والحديثة، مجلة العلوم الأنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثاني والعشرون.
52 ـ عبد الحميد دليمي، مفال الإتجاهات النظرية حول مشكلة الإسكان، الباحث الإجتماعي، جانفي 2004، العدد 5.
53 ـ نهى السيد فهمي، المشاكل الإجتماعية للإسكان، مجلة التنمية، 1988، عدد 5.
54 ـ الصادق مزدهرة، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الجزائر1995.
55 ـ رجاء مكي طبارة، مقارنة نفسية إجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع. بيروت 1995.
56 ـ توفيق محمد خيضر، مبادئ في الصحة والسلامة العامة، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2010.
57 ـ كمال محمود كمال الجبلاوي، حلول نابعة من السكان لحل مشكلة الإنسان من خلال الإمتدادات، ط1، 2012.

58 ـ سلوى محمد سعيد، الإسكان، المسكن والبيئة، دار الشروق، جدة، 1986، ص17-18
59 ـ خير الله عمار، تنظيم التنمية والبحث الإجتماعي، محاولة تطبيق منهج الإشتقاق حلة الجزائر، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد130، أوت1994
60 ـ محمد بلقاسم حسن بعلول، سياسة التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية1999.
61 ـ بن جدور فاطمة الزهراء: المشاريع السكنية الجديدة في الجزائر بعد الإصلاحات دراسة ميدانية لولاية غليزان رساله ماستر 2014/2013.
62محمد بلقاسم من بهلوم، سياسة تخطيط التنمية. وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية،1999.
63 ـ حاج موسى سليم، السكن الجماعي الإيجاري بين القانةن والتطبيق، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، 2015_2016.
64 ـ لمياء فالق: السكن التطوريفي مدينة خنشلة، الإنعكاس على المجال وعلى الإنتاج 65
65 ـ السكني، جامعة منصوري بسكرة، مذكلرة تخرج لنيل شهادة الماجستر، 2006.
66 ـ بن غربي الميلود: توجهات السياسة العامة في الجزائر، السياسة السكانية نموذجا،مجلو جيل الدراسات والسياسة والعلاقات الدولية، العدد15.
ثابت ناصر، المرأة التنمية والتغيرات الإجتماعية المرافقة، دراسة إجتماعية ميدانية الكويت، 1983.
حسن إسماعيل، الدلالات الحضرية في اللغة المقدسة عند إبن خلدون، دار الغرابي ط2007.
سهام وناسي، النمو الحضري ومشكلة السكن، رسالة ماجيستر جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008،2009.
34 ـ علام أحمد خالد، تحطيط المدن، المكتبة الإنجلومصرية، القاهرة، 1991,23

45